۷۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

ی شد
۳۶

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب [illegible]
مؤلف [illegible]
موضوع تألیف
۷۸۱
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر ۱۲۱۲۶
۱۹۸۳

۲۷.۵

خطی «فهرست شده»
۱۹۸۶

کتاب کفایه شیخ
الرئیس
در منطق

۱۴۱۶۴

۷۸۱

داخل کتابخانه مجدالدین شد
نمره ۱۲۵۷ نمبر .... سنه ۱۳

کتابخانه مجلس شورای ملی
موسسه ۱۳۰۲

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا
وبعد حمد الله والثناء عليه بما هو اهله ومستحقه
والصلاة على رسوله محمد وآله اجمعين فان طائفة من
الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس المعارف الحكمية
سالوني ان اجمع لهم كتابا يشتمل على ما لا بد من معرفته
لمن يؤثر ان يتميز عن العامة وينحاز الى الخاصة ويكون
له بالاصول الحكمية احاطة وسالوني ان ابدا فيه بافادة
اصول من علم المنطق ثم اتلوها بمثلها من علم الطبيعيات
ثم اورد من علم الهندسة والحساب ما لا بد منه في معرفة
المقدار الذي امنه من البراهين على الرياضيات واورد
من جملة من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات والاجرام
والابعاد والمدارات في الاحوال الى العرض دون الاحوال

التي

خطی . فهرست
۸۶

۱

التي يحتاج اليها في التقاويم وما يشتمل عليه الزيجات مثل
احوال المطالع والزوايا وتقويم المسير بحسب تاريخ تاريخ وغير
ذلك وان اختم الرياضيات بعلم الموسيقى ثم اورد العلم
الالهي على ابين وجه واوجزه واذكر فيه حال المعاد وحال الاخلاق
والافعال النافعة فيه ليدرك النجاة من الغرق في بحر الضلالات
فاسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب على نحو ملتمسهم مستعينا
بالله ومتوكلا عليه مبتدئا بايراد الكفاية من صناعة المنطق
لانها الآلة العاصمة للذهن من الخطا والزلل فيما يتصور
ويصدق به والموصلة الى الاعتقاد الحق باعطاء اسبابه
ونهج سبله كل معرفة وعلم فاما تصور واما تصديق
والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه
كالرسم مثل تصورنا ماهية الانسان والتصديق انما
يكتسب بالقياس وما يجري مجراه مثل تصديقنا بان للكل مبدا
واجب ان
واحدا والحد والقياس آلتان بهما يكتسب المعلومات التي تكون

معمولة فهي معلومة بالروية وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي ومنه
ما هو دون الحقيقي ولكنه نافع منتفع بحسبه ومنه ما هو مشبه
بالحقيقي وهو غلط الا انا ننتفع بالاكثر بكاملة في التمرين
هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف
ولا وقع لواحد في رايه تناقض وكل من واحد من القياس
عنه والحد فانه مصنوع ومؤلف من معان معقولة بتاليف محدود
فيكون لكل واحد منهما مادة منها الف وصورة بها التاليف فكما
انه ليس من اي مادة اتفقت يصلح ان يتخذ بيتا او كرسي ولا
باي صورة اتفقت يمكن ان يتم من مادة البيت بيتا ومن مادة
الكرسي كرسي بل لكل شيء مادة تخصه وصورة بعينها تخصه
كذلك لكل معلوم بالروية مادة تخصه وصورة بعينها تخصهما
بصيار المخصصة وكما ان الفساد العارض في اتخاذ البيت قد
يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من
جهة الصورة وان كانت المادة صالحة وقد يقع من جهتيهما

جميعا

جميعا كذلك الفساد العارض في الروية من جهة المادة وان كانت
الصورة صحيحة وقد يقع من جهة الصورة وان كان المادة
صالحة وقد يقع من جهتيهما جميعا فالمنطق هو الصناعة تنظر
التي تعرف انه من اي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي
يسمى بالحقيقة حدا او القياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة
برهانا وتعرف انه عن اي الصور والمواد يكون الحد الاقناعي
الذي يسمى رسما وعن اي الصور والمواد يكون القياس
الاقناعي الذي يسمى ما قوي منه واوقع تصديقا شبيها
باليقين جدليا وما ضعف منه ولم يوقع ظنا غالبا خطابيا
وتعرف انه عن اي صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن
اي صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى
مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذي يرى انه برهان او
جدلي ولا يكون وتعرف انه عن اي صورة ومادة يكون
القياس الذي لا يوقع تصديقا البتة ولكن تخييلا وعنه

النفس في شئ او يغريها او ينفرها عنه او يبسطها او
يقبضها وهو القياس الشعري وهذه فائدة صناعة المنطق
ونسبتها الى الروية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر لكن
الفطرة السليمة والذوق السليم ربما اغنيانا عن تعلم النحو و
العروض وليس شئ من الفطرة الانسانية بمستغن في استعمال
الروية عن التقدم باعداد هذه الالة الا ان يكون انسانا
مؤيدا من عند الله **فصل** في الالفاظ المفردة لما كانت
المخاطبات النظرية بالفاظ مؤلفة لافكار العقلية عن اقوال
عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف وجب ان يتكلم اولا
في اللفظ المفرد فنقول ان اللفظ المفرد هو الذي يدل على
معنى ولا جزء من اجزائه يدل بالذات على جزء من اجزاء ذلك
المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل على معنى لاح وجزءاه
ولكونه ان وسان اما ان لا يدل بهما على معنى او ان يدل لان
على معنيين ليسا جزئي معنى انسان وان القوة وان كان

الان

الان مثلا يدل على النفس وسان يدل على البدن فليس يفيد
بان وسان في جملة قولنا انسان الدلالة بهما فيكونان كانهما
لا يدل لان اسم انما الدلالة جملة قولنا الانسان **فصل** في
اللفظ المركب واللفظ المركب اما الجملة المؤلفة فهو الذي يدل
على معنى وله اجزاء منها يلتئم مسموعه ومن معانيها يلتئم معنى
الجملة كقولنا الانسان يمشي او رامي الحجار **فصل** في
اللفظ المفرد الكلي واللفظ المفرد الكلي فهو الذي يدل على
كثيرين بمعنى واحد متفق اما كثيرين في الوجود او كثيرين في
جواز التوهم كالشمس وبالجملة الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه
ان يشترك في معناه كثيرون فان منع من ذلك فهو غير نفس
مفهومه **فصل** في اللفظ المفرد الجزئي واللفظ المفرد الجزئي
الجزئي هو الذي لا يمكن ان يكون معناه الواحد لا بالوجود
ولا بحسب التوهم لاشياء فوق واحد بل يمنع نفس مفهومه من
ذلك كقولنا زيد المشار اليه فان معنى زيد اذا اخذ معنى واحدا

صوفات زید لها لا فی الوجود و لا فی التوهم و یمکن ان لا یکون
لعرفات زید لو لحقه الا الانسان یمنع من ذلک فانک انما
قلت هذا الشخص هذا الانسان یمنع من ان یشرکه غیره
فی الانسان **فصل** فی الذاتی ولنترک الجزئی ولنشتغل بالکلی
وکل کلی فاما ذاتی واما عرضی والذاتی هو الذی یقوم ماهیة
ما یقال علیه و لا یکفی فی تعریف الذاتی ان یقال ان معناه ما
لا یفارق فکثیر مما لیس بذاتی لا یفارق و لا یکفی ان یقال ان
معناه ما لا یفارق فی الوجود و لا یصح مفارقته فی التوهم حتی
ان رفع فی التوهم بطل به الموصوف فی الوجود فکثیر مما لیس بذاتی
هو بهذه الصفة ککون الزوایا من المثلث مساویة لقائمتین
فانه صفة لکل مثلث لا یفارق فی الوجود و لا یرتفع فی التوهم
حتی یقال لو عدمناه وهما لوجب ان یکون یحکم ان المثلث
غیر موجود ولیس بذاتی ولا انه ان یکون وجوده للموصوف بین
مع ملازمته بینا فان کثیرا من لوازم الشیء الذی تلزمه بعد

تقرر ماهیته

تقرر ماهیته یکون بینة اللزوم له بل الذاتی ما اذا فهم معناه
واخطر بالبال وفهم معنی ما هو الذاتی واخطر بالبال معا
لم یمکن ان یفهم ذلک الموصوف الا ان یکون قد فهم له ذلک
المعنی اولا کالانسان والحیوان فانک اذا فهمت ما
الحیوان وفهمت ما الانسان فلا یفهم الانسان الا وقد
فهمت اولا انه حیوان واما ما لیس بذاتی فقد یفهم ذات الموصوف
مجردا دونه فاذا فهم فربما لزمه ان یفهم وجوده له کالمحاذاة
للنقطة او یفهم ببحث ونظر کتساوی الزوایا لقائمتین فی
المثلث ویکون جائزا ان یرتفع توهما وان لم یرتفع وجودا
کالسواد للانسان الزنجی او یرتفع وجودا او توهما معا مثل
الشباب فیما یبطئ زواله والقعود فیما یسرع زواله **فصل**
فی العرضی واما العرضی فهو کل ما عددناه ویغلط فیظن
ان العرضی الذی کالمقابل للجوهر اللذین سنذکرهما بعد فان
العرضی قد یکون جوهرا کالابیض وقد لا یکون جوهرا کالبیاض

مما لیس بذاتی ٣ ع
فلیس کذلک صح

والعرض لا يكون جوهرا في المقول في جواب ما هو ثم من الذاتية
ما هو مقول في جواب ما هو ومنه ما ليس بمقول في جواب ما هو او
الذاتي المقول في جواب ما هو مشكل ويكاد اكثر الناس الشروع
يغفل عن تحقيقه ويكاد ان يرجع ما يراه الظاهريون من
المنطقيين في المقول في جواب ما هو الى انه هو الذاتي الاعم منه
وتحقيقه يجب ما انتهى اليه بحثنا ان الشيء الواحد قد يكون له
اوصاف كثيرة كلها ذاتية لكنه انما هو ما هو لا بواحد منها بل
بجملتها فليس الانسان انسانا بانه حيوان بل بانه مع حيوانيته
ناطق او مائت او شيء اخر فاذا وضع لفظ مفرد يتضمن لشيء اقول
يستلزم جميع المعاني الذاتية التي بها يقوم الشيء فذلك الشيء مقول
في جواب ما هو مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو فانه يشتمل على
كل معنى مفرد ذاتي له مثل الجوهرية والجسمية والتغذي و
النمو والتوليد وقوة الحس والحركة والنطق وغيره للتمام
يشذ ما هو ذاتي لزيد شيء وكذا الحيوان لا للانسان وحده

لكن

لكن الذاتي

لكن للانسان والفرس والثور وغيرها بحال الشركة فانه يشتمل
على جميع الاوصاف الذاتية لها بالشركة على سبيل المطابقة
واما ان يشذ منها اما بحيث واحد او لحد منها فالمقول في جواب
ما هو هكذا يكون واما الداخل في جواب ما هو فهو كل ذاتي

فصل في المقول في جواب اي شيء هو اما المقول في جواب
اي شيء هو فهو الذي يدل على معنى يتميز به شيئان اشتركا
في معنى واحد فمنه عرضي مثل الابيض الذي يميز الثلج عن
القار وهما جسمان جماديان ومنه ذاتي مثل الناطق الذي
يميز الانسان عن الفرس وهما حيوانان وقد اصطلح قوم
على ان يسموا هذا الذاتي معنى لا في جواب ما هو بحسب اصطلاحهم
هو المميز بعد مهية مشتركة تميزا ذاتيا مثل الناطق للانسان
بعد الحيوان ومن البياض للثلج **فصل** في الالفاظ الخمسة
الالفاظ الكلية خمسة جنس وفصل ونوع وخاصة وعرض عام

فصل في الجنس الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالانواع

في جواب ما هو وقولنا مختلفين بالانواع في جواب ما هو اي
بالصور والحقائق الذاتية وان لم نعرف بعد النوع الذي
هو مضاف الى الجنس وقولنا في جواب ما هو اي مقولا بحال
الشركة لا بحال الانفراد كالحيوان للانسان والفرس فان
الحساس لا يدل على كمال ماهية مشتركة للانسان والفرس
وان كان يدل على معنى داخل فيه وهو كونه ذا حس ويخرج عن
المتحرك بالارادة وعن النامي وعن المتغذي وغير ذلك لا
على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن والفرق بين الالتزام
والتضمن ان السقف يلزم الحائط لا يتضمنه والبيت يلزم
الحائط ويتضمنه فيجب اذا حددت الجنس ان تحد بما لا
يشاركه فيه فصل الجنس واذا حددت الجنس ان لا تدل
على النوع ولا تشتغل بما يقوله فرفوريوس **فصل** في
النوع واما النوع فهو الكلي الذاتي الذي يقال على كثيرين
في جواب ما هو ويقال الجنس عليه وعلى غيره اخر في جواب ما هو

بالشركة

بالشركة مثل الحيوان فانه نوع من الجسم فانه يقال على الانسان
وفرس في جواب ما هو بالشركة ويقال الجسم عليه وعلى غيره
ايضا بالشركة في جواب ما هو وقد يكون الشيء جنسا لانواع
ونوعا لجنس مثل الحيوان للجسم ذي النفس فانه نوع منه و
للانسان والفرس فانه جنسهما لكنه سينتهي الانتهاء الى
جنس لا جنس فوقه ويسمى جنس الاجناس والانحطاط الى نوع
لا نوع تحته ويسمى نوع الانواع ويرسم بانه المقول على كثيرين
مختلفين بالعدد في جواب ما هو كالانسان لزيد وعمرو و
الفرس لهذا وذلك في الفصل واما الفصل فهو الكلي
الذاتي الذي يقال به على نوع تحت جنسه حين يسئل بانه اي
شيء هو كالناطق للانسان فيجاب حين يسئل انه اي حيوان
الفرق بين الناطق والانسان ان الانسان حيوان له نطق و
الناطق شيء ما لم يعلم اي شيء هو وله نطق والنطق فصل مجرد و
الناطق فصل مركب ويطلق الفصل المنطقي **فصل** في الخاصة

والخاصة هي الكلي الدال على نوع واحد في جواب اي شيء هو لا
بالذات بل بالعرض اما لنوع هو جنس كتساوي الزوايا المثلث
لقائمتين فانه خاصة للمثلث وهو جنس واما لنوع ليس هو بجنس
مثل الضاحك للانسان وهو خاصة ملازمة مساوية
او الكتابة وهو خاصة غير ملازمة ولا مساوية بل انقص
فصل في العرض العام واما العرض العام فهو كل كلي مفرد عرضي
اي غير ذاتي يشترك في معناه انواع كثيرة كالبياض للثلج و
القُقنس ويقال له ملازما او مفارقا لكل واحد من النوع
او البعض جوهرا في نفسه كالابيض او عرضا كالبياض هذا ان لا
يكون مقوما للماهية فان موضوع العرض على هذا وعلى الذي
هو قسيم الجوهر في الحد موضوع بمعنيين مختلفين **فصل**
في الاعيان والاوهام والالفاظ والكتابات الشيء اما عين
موجودة واما صورة موجودة في الوهم او العقل ماخوذة عنه
ولا يختلفان في النواحي والامم واما لفظة تدل على الصورة
التي

التي في الوهم او العقل معينة واما كتابة دالة على اللفظ ويختلفان
في الامم فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على الصورة
الوهمية والعقلية وتلك الصورة دالة على الاعيان الموجودة
فصل في الاسم والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير
ان يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة
كقولنا زيد فانه محصل كقولنا زيد ومنه غير محصل يقرن فيه
حرف السلب مع اسم لما يخالف ذلك المعنى فيجعل اسما للدال على المعنى
كقولك لا انسان **فصل** في الكلمة والكلمة لفظ مفرد يدل
على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجودا فيه
لموضوع ما غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشي لماش غير
معين في زمان تقدم مضى **فصل** في الاداة واما الاداة
فهي لفظة مفردة انما تدل على معنى يصح ان يوضع او يحمل بعد ان
يقرن باسم او كلمة كقولنا في وعلى **فصل** في القول والقول
كل لفظ مركب وقد عرفناه قبل **فصل** في القضية والقضية

والجزء هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق او كذب
فصل في الحملية والحملية هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين
ليس في كل واحد منهما هذه النسبة الايجابية لكن ان يدل على
كل واحد منهما بلفظ مفرد كقولنا الانسان حيوان او فلان فيلسوف
او قولنا الحيوان الضاحك ينتقل من مكان الى مكان بوضع
قدم ورفع اخرى فكانك قلت الانسان يمشي او كقولك ان فلانا
كثير علمه فان كثير علمه معادل لقولك فيلسوف **فصل** في الشرطية
الشرطية هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين فيهما هذه النسبة
من حيث هي مفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فانك ان فصلت هذه النسبة انحل الى قولنا الشمس طالعة والى
قولك النهار موجود وكل واحد منهما قضية وكقولك اما ان
يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا
في الشرطية المتصلة والمتصلة من الشرطية هي التي توجب او تسلب
لزوم قضية لاخرى كالذي قدمناه من مثال الشرطي في الشرطية المتصلة

والمنفصلة

والمنفصلة من الشرطية ما يوجب او يسلب عناد قضية لاخرى كما
اخرناه من مثال الشرطية في الايجاب وفي الايجاب والسلب هو
ايقاع هذه النسبة وايجاب الحملية هو الحكم بوجود محمول
لموضوع في السلب والسلب هو رفع النسبة الوجودية بين
شيئين وفي الحملية هو الحكم بلا وجود المحمول للموضوع في
المحمول والمحمول هو المحكوم به انه موجود او ليس بموجود لشيء
اخر في الموضوع والموضوع هو الذي يحكم عليه بان شيئا
اخر موجود له او ليس بموجود مثال الموضوع قولنا في
قولنا زيد من قولنا زيد كاتب ومثال المحمول قولنا زيد كاتب
في الخصوص والخصوص قضية حملية موضوعها شيء جزئي كقولنا
زيد كاتب ويكون موجبة ويكون سالبة في المهملة والمهملة قضية
حملية موضوعها كلي ولكن لم يتبين ان الحكم في كله كقولنا
الانسان ابيض ويكون موجبة وسالبة مهما لم يتبين فيها
ان الحكم في كل او بعض فلا بد في بعض ولا يشك انه في الكل

فلذلك حكم المهملة الحكم الجزئي الذي نذكره **في** الحصر
والمحصورة هي التي موضوعها كلي والحكم عليها مبين انه في
كله او في بعضه وقد يكون موجبة وسالبة **في** الموجبة الكلية
والموجبة الكلية من المحصورات هي التي الحكم فيها بالايجاب على
كل واحد من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان **في** السالبة
الكلية والسالبة الكلية هي التي الحكم فيها بالسلب عن جميع الموضوع
كقولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر **في** الموجبة الجزئية و
الموجبة الجزئية هي التي الحكم فيها بالايجاب لكن على بعض من الموضوع
كقولنا بعض الناس كاتب **في** السالبة الجزئية والسالبة الجزئية
هي التي الحكم فيها بالسلب لكن عن بعض الموضوع كقولنا ليس بعض
الناس بكاتب او ليس كل انسان بكاتب بل بعضهم **في** السور
والسور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر مثل كل ولا واحد و
بعض وليس كل **في** القضيتين المتقابلتين والقضيتان المتقابلتان
هما اللتان تختلفان بالسلب والايجاب وموضوعهما ومحمولهما واحد

في المعنى

في المعنى والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والزمان
والمكان والشرط حتى ان كان هناك اب وكان لزيد
لم يكن ههنا لعمرو او كان ابا بالقوة لم يكن ههنا بالفعل
او كان اسود البعض لم يكن هناك اسود الكل او اسود من بعض
آخر او كان هناك في زمان ماضي لم يكن ههنا في زمان
حاضر او مستقبل او غير ذلك الزمان بل في ذلك الزمان بعينه
هناك او كان هناك مثلا انه متحرك على الارض لم يكن ههنا
متحرك على الفلك او يختلفان في الشرط فقيل الاسود مجامع
للبصر ويعني به ما دام اسود وقيل ليس بجامع للبصر ويعني به اذا زال
عنه السواد وبقي حامله **فصل** في التناقض والقضيتان
المتقابلتان بالتناقض هما اللتان يتقابلان بالايجاب
والسلب تقابلا يجب عنه لذاته ان يكون احدهما صادقة
كاذبة وانما يكون كذلك اذا تمت فيهما شرائط التقابل التي
في المخصوصات وفي المحصورات زيادة وهي ان يكون احدهما

كلية والاخرى جزئية فان كانتا كليتين وتسميان متضادتين
كذبا جميعا في الحمل الممكن كقولنا كل انسان كاتب وليس
ولا واحد من الناس بكاتب وان كانتا جزئيتين وتسميان
الداخلتين تحت التضاد صدقتا جميعا في ذلك الحمل بعينه
كقولنا بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب والشخصيات
ليس في تناقضهما شرط غير تقابلهما ومن الحمل الممكن المستقبل لا
يتعين الصدق والكذب في احد طرفي التقابل وان كان
لا يخرج منهما كقولك زيد يمشي غدا زيد ليس يمشي غدا فلو كان
احد هذين في الوقت صادقا والاخر كاذبا من حيث نفس
القولين كان احد الامرين يكون لا محالة والاخر لا يكون فيكون
الامر واجبا لا ممكنا وارتفع الاختيار والاستعداد وبطل
طبيعة الممكن جملة في مواد القضايا المادة الواجبة هي
حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يجب بها لا محالة ان يكون
لها دائما في كل وقت وان يكون الصدق مع الموجب في كل وقت

لها

١٥

كحالة الحيوان عند الانسان ولا يعتبر السلب والمادة الممتنعة
هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يكون الصدق فيها دائما
مع السلب كحال الحجر عند الانسان ولا يعتبر الايجاب والمادة
الممكنة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع لا يدوم فيها صدق
في ايجاب ولا سلب كحالة الكاتب عند الانسان وقيل ان الممكن
هو الذي حكمه غير موجود في وقت ما اي في الحال ثم اذا حكم في
المستقبل تعرض بعدما الحكم في الحال بالضرورة في التاليف
والثلاثي في كل قضية حملية فان اجزاؤها الذاتية عند الذهن
ثلثة معنى موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما وايضا في
اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ
الدال على معنى المحمول وحذفت اللفظة الدالة على معنى النسبة
فيسمى ثنائية كقولنا زيد كاتب والثلاثية فهي التي قد صرح
فيها باللفظة الدالة على النسبة كقولنا زيد هو كاتب وتسمى
تلك اللفظة رابطة والكلمة تستطبلها لانها تدل على موضوع

في كل حال والقضية مضمنة بها **فصل** في المعدولة و
البسيطة القضية البسيطة هي التي موضوعها اسم محصل
ومحمولها اسم محصل والقضية المعدولية هي التي موضوعها
او محمولها اسم غير محصل كقولنا الانسان غير بصير والقضية
المعدولية المطلقة العدول هي التي محمولها كذلك كقولنا
زيد هو غير بصير فقولنا زيد هو غير بصير موجبة معدولة و
الفرق بين الموجبة المعدولية كقولنا زيد هو غير بصير وبين
السالبة البسيطة كقولنا زيد ليس هو بصيرا اما من جهة
الصيغة فلان حرف السلب في المعدولية جزء من المحمول كانك
اخذت الغير والبصير شيئا واحدا حاصلا منهما بالتركيب فان
اوجبت تلك الجملة كشيء واحد كان ايجابا معدولا وان
سلبت فقلت زيد ليس هو غير بصير كان سلبا معدولا واما
في البسيطة فلان حرف السلب ليس جزءا من المحمول بل شيئا
خارجا عنه داخلا عليه رافعا اياه واما من جهة الدلالة

والدلالة

والدلالة فان السالبة البسيطة اعم منها لان السلب يصح
عن موضوع معدوم واما الايجاب كان معدولا او
محصلا لا يصح الا على موضوع موجود فيصح ان يقال
ان العنقا ليس هو بصيرا ولا يصح ان يقال العنقا هو
غير بصير واما ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا تلتفت
اليه فان غير بصير يصح ايجابه على كل موجود كان عادما
للبصر ومن شانه ان يكون له او ليس من شانه ان يكون
له بل من شان نوعه او جنسه او ليس البتة من شانه او من شان
محمول عليه ان يكون له بصر والقضية الثنائية لا يتميز فيها
العدول من السلب الا باحد وجهين احدهما من
جهة نية القائل مثلا اذا قال زيد لا بصير وعنى ان
زيدا ليس هو بصيرا كان سلبا بسيطا وان عنى ان زيدا
هو لا بصير كان ايجابا معدولا والثاني من جهة
شارة العادة في اللفظ السالبة فانه ان قال زيد ليس غير بصير

علم انه ايجاب لان غير يستعمل في العدول وليس يستعمل في
السلب واما في الثلاثية فان لا ايجاب العدول متميز
عن السلب المحصل من كل وجه لان الرابطة ان دخلت على
حرف السلب وربطت حرف السلب مع المحمول كشيء واحد
فموجبة كقولك زيد هو لا بصير وان دخل حرف السلب
على الرابطة ورفعت سلبت كقولك زيد هو ليس بصير لان
الرابطة تجعل البصير محمولا وتدخل حرف السلب
خارجا عنه في العدمية القضية العدمية هي التي
محمولها اخس المتقابلين هذا بحسب المشهور كقولك زيد
جائر والهواء مظلم واما في التحقيق فهي التي محمولها دال
على عدم شيء من شانه ان يكون للشيء او لنوعه او لجنسه
في الجهات الجهات ثلثة واجب ويدل على دوام الوجود
وممتنع ويدل على دوام العدم وممكن ويدل على لا دوام
وجود ولا عدم والفرق بين الجهة والمادة ان الجهة

لفظة

لفظة مصرح بها تدل على احدى هذه الثلث والمادة حالة
للقضية في نفسها غير مصرح بها وربما تخالفتا كقولك زيد
ممكن ان يكون حيوانا فالمادة واجبة والجهة ممكنة وبينهما
فرق اخر لا نطول بها في الرباعية القضية الرباعية هي التي
يذكر فيها مع المحمول والموضوع رابطة وجهة وانما يسلب
الموجبة الرباعية بان يدخل حرف السلب على الجهة لا الجهة
على السلب فيمكن ان يصدقا كقولك زيد يمكن ان يمشي زيد
يمكن ان لا يمشي او يكذبا كقولك زيد يجب ان يمشي زيد يجب
ان لا يمشي وايضا زيد يمتنع ان يمشي زيد يمتنع ان لا يمشي بل
مقابل ممكن ليس يمكن ومقابل يجب ليس يجب ومقابل
يمتنع ليس يمتنع **فصل** في الممكن وتحقيقه في الممكن اشتباه
انا ذكرناه وحللناه الحل الشافي اذ يقع به كثير من الشبه و
الاغاليط التي يقع للناس في تناقض ذوات الجهة وفيها
فنقول ان العامة يفهم من الممكن ما يفهم منه الخاصة بحسب

ثم اطلقوا عليها اما العامة فيعنون بقولهم ممكن ما ليس بممتنع
من غير ان يشترطوا ولا واجب فيكون معنى قولهم انه ليس
بممكن ~~انه ليس بممكن~~ انه ليس بممتنع فيكون معناه ممتنع
فاذا الممكن العامي هو ما ليس بممتنع وغير الممكن هو ما
ممتنع وكل شيء عندهم اما ممكن واما ممتنع وليس بينهما
ثالث فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولا على وهو شيء فيه ذكره
الواجب كالجنس له ولغيره ايضا لا انه له بل لان الواجب غير
ممتنع في المعنى واما الخاصة فانهم وجدوا معنى ليس بواجب
ولا ممتنع وان لم يكن عند العامة لهذا المعنى اسم فلم يسم
الممكن عندهم كان المعنى احرى لكنه كان يستحسن ان يقال لهذا
الشيء انه ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون او غير ذلك بحسب الاستعمال
العامي بمعنى انه غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون فنقل
اسم الممكن وخصوه بما لا على ذلك فوضع اسم الممكن على ما
ليس بممتنع ومع ذلك ليس بواجب وهو الذي غير وبين حتى

احدهما

احدهما الحالين الذين نبهوا المعنى اخص من المعنى الذي يستعمله
عليه العامة فيكون الواجب خارجا عن هذا الممكن ويكون
معنى قولنا ليس بممكن ليس بمعنى ممتنع بل بمعنى ليس بغير ضروري
بل واجب او ممتنع وكلاهما ليس هذا الممكن الاخص والضعفاء
الراي اذا قالوا ليس بممكن وهم يستعملون الممكن الخاصي مثل
لهم بمعنى العامي وكان ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان
الواجب خارجا عن الممكن فتحيروا في ذلك فان قالوا ان الواجب
ممكن خاصي والممكن الخاصي هو الذي يمكن ان يكون ولا
صار الواجب عندهم ممكنا ان لا يكون وان قالوا ان الواجب بالمعنى الذي وجب
ليس بممكن وتخيل لهم ان غير الممكن ممتنع صار الواجب ممتنعا
ولو انهم راعوا احد وجهي النظر فاخذوا الممكن في القسمين على
وجه واحد لم يلزمهم هذه الحيرة فانهم ان اخذوا الممكن بمعنى انه
لا ضرورة في وجوده ولا عدمه فنظروا الى الواجب ممكنا وجدوا
الواجب خارجا عن الممكن فيجدون ليس بممكن ثم لم يلزمهم ان

ما ليس بممكن هو الممتنع لان الممكن كان لما ليس بممتنع فيكون
سلبه الممتنع بل ما لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون
سلبه سلب ما لا ضرورة في وجوده ولا عدمه فيكون
ما ليس بممكن خاصا هو ما ليس بلا ضرورة في وجوده ولا عدمه
فيصدق ليس بممكن على الواجب اذ ليس هو بلا ضرورة لا
في وجوده ولا في عدمه لان له ضرورة في الوجود ثم
ان اخذنا الغير الممكن بمعنى الممتنع فلم ناخذ الممكن بمعنى
غير الممتنع فيصح على الواجب ولا يلزمه ان يقال الحق
ممكن ان لا يكون وذلك انه لما عني بالممكن غير الممتنع
فليس يجب ان يكون ما يمكن ان يكون غير ممتنع ان
يكون ممكنا ان لا يكون فليس ما هو غير ممتنع ان لا
يكون ما غير ممتنع ان لا يكون فيقع من هذا ان الواجب
يقع في الممكن العامي ولا يقع في الممكن الخاصي وان غير
الممكن الخاصي ليس بمعنى الضروري فقط اما في الوجود واما في
الممتنع

العدم

العدم فان الممكن ما ليس بضروري الحكم ومتى فرض
حكمه من ايجاب او سلب موجودا لم يعرض منه محال وليس من
شرط الممكن ان يكون معدوما في الحال او موجودا
فيه حتى يقال ان رسم الممكن انه ما ليس بموجود في الحال
ما اذا فرض في الاستقبال موجودا لم يعرض عنه محال و
ذلك لانه ان كان السبب المانع من كونه موجودا حصر ووجد ثم
واجبا في وجوده فيجب ان يراعي هذا السبب في جانب الا وجود
فانه ايضا ان فرض معدوما في الحال كان في الحال واجبا
في لا وجوده كذي معها جاب العدم وممتنعا ان كان امتناع الا
الحال لا يغير الممكن فالوجب الحالي لا يغير الممكن الكون
ان كان يجب ان لا يكون موجودا الكون فممكن الا كون
يجب ان لا يكون موجودا الا كون لكن ممكن الكون هو
بعينه ممكن اللا كون ثم يجب ان لا يكون على الصلوح موجود
اللا كون صنف في الواجب والممتنع وبالجملة الضرورة هي الواجب

ولا ممكن صح

فممكن الكون صح

والممتنع بجنبهما غاية الخلاف مع اتفاقهما في معنى الضروري
فذاك ضروري في الوجود وذلك ضروري في العدم واذا
تكلمنا على الضروري امكن ان ينقل البيان بعينه الى
كل واحد منهما فنقول ان الحمل الضروري على ستة اوجه
تشترك كلها في الدوام فاول ذلك ان يكون الحمل دائما لم
يزل ولا يزال كقولنا الله حي ابدا والثاني ان يكون مادام ذات الموضوع
موجودة لم تفسد كقولنا كل انسان بالضرورة حيوان اي
كل واحد من الناس دائما حيوان مادامت ذاته موجودة
ليس دائما بلا شرط حتى يكون حيوانا لم يزل ولا يزال
قبل كونه وبعد فساده والاول وهذا الثاني هما
المستعملان والمراد انا قبل ايجاب او سلب ضروري
بينهما من جهة ما معنى واحد وهو الضرورة مادامت
ذات الموضوع موجودة اما دائما ان كانت الذات حد
دائما واما مدة ما ان كانت الذات قد تفسد مثلا

الثالث

الثالث فان يكون ذلك مادامت ذات الموضوع موصوفة
بالصفة التي جعلت موضوعة معها لا ما دام ذات
الموضوع موجودا مثال ذلك كل ابيض فهو ذو لون
مفرق للبصر بالضرورة اي لا دائما لم يزل ولا يزال
ولا ابدا مادام ذات الموضوع ذلك الشيء الابيض موجودا
حتى ان تلك الذات اذا بقيت ولم تفسد لكن البياض
زال عنها فقد يوصف بانها ذات لون مفرق للبصر
بالضرورة بل ان هذه الضرورة تدوم لا دائما ولا
مادامت موجودة ولكن موصوفة بالبياض واما الرابع
فان يكون ذلك مادام الحمل موجودا وليس له ضرورة
بلا هذا الشرط كقولك ان زيدا بالضرورة ماش مادام
ماشيا وليس يمكن ان يكون لا ماشيا وهو يمشي و
اما الخامس فان يكون بالضرورة وقتا ما معينا لا
بد منه كقولنا ان القمر ينكسف بالضرورة ولكن

ليس دائما بل وقتا معينا بعينه معينا والسادس ان
يكون الضرورة وقتا ما ولكن غير معين كقولك كل
انسان فانه بالضرورة يتنفس اي وقتا ما وليس دائما
ولا وقتا معينا فهذه الاقسام الاربعة فانها اذا لم الشرط
يباشر شرطها فان الحمل فيها ايجابي مطلق وان شرطت فيها جهة
الضرورة وكانت لا وان يكون الجهة جزءا من المحمول لا
جهة داخلة على المحمول وذلك لان المحمول في ذلك الوقت
لا يكون وحده محمولا بل مع زوائد وتلك الزوائد مع
المحمول لا يعقل كشيء واحد ما لم يكن فيها الجهة على انها
كالبعض منها واما في المقدمة الضرورية فان المحمول
يستقل بنفسه ثم ان يقصد حمل الجهة لا يعقل فيه شيئا
بل في الربط فيكون المحمول هو بذاته يكون واحدا والجهة
داخلة عليه **فصل** في ذوات الجهة انما
ذكر المناسبات التي بين ذوات الجهة والمحصل المناسبة

[illegible]

دالنا

بين
في السالب والموجبات البسائط والمعدولات لان
الحاجة الى هذه وهي اكثر اشكالا من تلك المثلثات
التي يقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات فطبقة هي هكذا
واجب ان يوجد ممتنع ان لا يوجد ليس بممكن بالمعنى
العام ان لا يوجد ونقائضها هذه منها كثر ايضا مثل
قولنا ليس بواجب ان يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد ممكن
ان لا يوجد بالعام لا الخاصي وطبقة اخرى وهي هكذا
واجب ان لا يوجد ممتنع ان يوجد ليس بممكن ان يوجد
بالمعنى العام لا الخاصي وكذلك نقائضها مثل ليس
بواجب ان لا يوجد وليس بممتنع ان يوجد ممكن بالمعنى
العامي وطبقة اخرى من الممكن الخاصي الحقيقي لا ينعكس
فيها الا السلبان فقط ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون
ونقيضاهما متعاكسان وليس يلزمهما من سائر الجهات
شيء لزوما متعاكسا واما الممكن ان يكون بالمعنى العام

ان لا يوجد

فلا يلزمه ممكن ان لا يكون على ما اوضحناه قبل واما
اللوازم التي لا تنعكس فان واجب ان يوجد يلزمه
ليس بممتنع ان يوجد وما في طبقته مثل ليس بواجب ان لا
يوجد وممكن ان يوجد العامي وليس بممكن ان يوجد
الخاصي لانه واجب لا ممكن وليس بممكن ان لا يوجد
الخاصي لانه ممتنع ان لا يوجد لا ممكن حقيقي ان لا يوجد
وكذلك الممتنع ان يوجد يلزمه سلب الواجب ان يوجد
وما في طبقته وسلب الممكنين الحقيقيين اعني العدل
والمحصل والممكن ان يكون الحقيقي يلزمه ممكن ان
يكون العامي وما في طبقته وممكن ان لا يكون العامي
في طبقته ويتوصل من هذا المعنى الى باقي ما يليق في
ه المقدمة والحد المقدمة قول يوجب شيئا لشيء
او يسلب شيئا عن شيء جعلت جزء قياس والحد هو ما
ينحل اليه المقدمة من جهة ما هي مقدمة اذا انحل

الرابط

الرابط فلا محالة انه لا يبقى الا موضوع ومحمول المقول
على الكل والمقدمة التي منها مقول على الكل فهي التي
ليس شيء مما يقال عليه الموضوع الا ويقال عليه المحمول
السلب بحسبه وكل مقدمة فاما مطلقة واما ضرورية
واما ممكنة في المطلقات المطلقة فيها رايان ثاوفرسطس
وثامسطيوس ومعنى انها هي التي لم يذكر فيها جهة
ضرورة للحكم ولا امكان للحكم بل اطلق اطلاقا فيجوز
ان يكون الحكم موجودا بالضرورة ويجوز ان يكون الحكم
موجودا لا بالضرورة اي لا دائما ولا يبعد ان يكون صدق
راي الفيلسوف في المطلقة على ان الفيلسوف يجوز ان
يكون كليتان موجبة وسالبة مطلقتين صادقتين
كقولك كل فرس نائم ولا شيء مما هو فرس بنائم ويشكل الحكم
الكلي الموجب المطلق الى الحكم الكلي الثابت المطلق و
اصحاب هذا الراي يرون ان ذلك جائز وليس بواجب لان

الفيلسوف قد يورد ابتهم في المطلقات امثلة لا يجوز فيها
ذلك بل هي ضرورية دائما واما اصحاب الرأى ومنهم الاكثر
وجماعة من المحصلين من المتأخرين ممن هو اشدهم
تحصيلا فيرون ان هذا النقل واجب في المطلق وان
المطلق هو الذي لا يرون في حكمه الا على احد الجهات
الاربعة المذكورة بعد الجهتين الاوليين فكان المطلق
عندهم لا ما يكون الحكم فيه موجبا او سلبيا بحسب دائما
ما دام ذات المحكوم عليها موجودة بل وقتا ما او ذلك
الوقت اما ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به كقولك
كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر او ما دام المحمول
محمولا به او في وقت معين ضروري كالكسوف للقمر
والكون في الرحم لكل انسان او في وقت غير ضروري ولكن
غير معين كالتنفس للحيوان وليس يجب ان يكون هذا الوقت
وقتا ما حال الشيء من الجميع معا بل وقتا ما لكل واحد

بحصه

بحصه وليس يبعد ان يكون هذا الرأى راى الفيلسوف
ونحن لا نشتغل بتفضيل احد الرأيين على الاخر بل نبين
احكام المطلق بالوجهين جميعا ونظهر ذلك انا وصلنا
المحصورات المطلقة فقولنا كل ب ا بالاطلاق معناه ان
كل واحد مما يوصف عند العقل او الوجود بانه ب سواء
كان يوصف بانه ب دائما او يوصف بانه ب وقتا ما بعد
ان يكون ب فذلك الشيء يوصف بانه ا الا انه لا يعني
وصف انه عند ما يوصف بانه ب او في وقت آخر او دائما
او لا دائما هذا على راى ثاوفرسطس واما الرأى الثاني
فلا يخالف الرأى الاول من جهة الموضوع فلا شك ان
قولنا كل متحرك معناه كل ما يوصف بانه متحرك وبوضع
له الحركة كان دائما او وقتا ما فان معنى المتحرك في
الشيئين واحد لا يختلف ويختلف بنسبة الثبات و
المدة امر عارض للمعنى غير مقوم للمعنى لكنهم يخالفون في

جاب المحمول لان الاوليين اخذوا الحكم بالمحمول اعم
مما يمكن ان ينضم منه من غيره شرط او دوام البتة وهولاء
خصصوا الشرط الا دوام فيكون معنى قولنا كل ب ا
عندهم كل ما يوصف ب كيف وصف به بالفعل ام
بغير الضرورة فذلك الشى موصوف بانه ا لا بالضرورة
بل وقتا ما على ما سلف وكذا قولنا لا شى من ب ا على الاطلاق
معناه انه لا شى مما يوصف بانه ب كيف وصف به والا السلب
عنه ا ابدا كيف ومتى وانما سلبا فى وقت ما فالمتحقق
منهما من الكليين فى الجزئيات قولنا كل ب ا
بالضرورة معناه ان كل واحد مما يوصف عند العقل بانه ب ممكنا
امكن جانب فذلك الشى دائما ما دام عين ذاته موجودة يوصف
بانه ا كقولنا كل متحرك جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة
لا شى من ب ا معناه انه ليس شى مما يوصف بانه ب كيف كان
يوصف بالضرورة او وجه غير ضرورى الاولى عنه مما

اى

19

اى كل وقت ذاته فيه موجودة واما تعرفنا الجزئيتين من
الكليتين الا فى شى واحد وهو ان الجزئى لا يجعله
مع السلب او الايجاب ضروريتا بل مع الا يستحق
فانه يمكن ان يكون بعض الناس مسلوبا عنه الكتابة ا
موجبا له ما دام ذاته موجودة ولكنه باتفاق ليس با
ولا كذلك فى الكليات فانها ما لم يتحقق مع السلب و
الايجاب لم يكن القضية موقوفة بصدقها بل لا يكون
صادقة البتة فان الصدق هو المطابقة وهذه المطلق
لا يحقق لانما يجب الله لم له بل نحن لا نحكم فى قضية معلولها
ممكن ونعلم انها مستقبل بانها صادقة او كاذبة ما
يطابق الوجود او لم يخالفه فى الممكنات اما الممكن فهو
الذى حكم من سلبا وايجابا غير ضرورى واذا فرض موجودا
لم يعرض منه محال فمعنى قولنا كل ب ا بالامكان ان كل
واحد مما يوصف بانه ب كيف كان فان ايجاب ا عليه يمكن

ودوام ه

غير ضروري واذا اخذ من هذا الايجاب حاصلا لم يعرض
منه خلف وعلى هذا القياس فاعرف السالبة الكلية و
الجزئية ثم فرق بين قولنا بالضرورة ليس وبين قولنا
ليس بالضرورة فالاول سالبة ضرورية والثاني سالبة الضرورة
لكنه قد يظن ان قولنا ليس بالضرورة يلزمه يمكن ان لا
ولا يمين من ذلك انما يلزمه يمكن ان بالمعنى المتعارف
عند العامة دون المصطلح عليه عند الخاصة ودون ا
الخاصة وكذلك بين قولنا بالامكان ليس وقولنا ليس
بالامكان فالاولى سالبة ممكنة والثاني سالبة الامكان
لكنه قد يظن ان سالبة الامكان كقولنا ليس يمكن
يلزمه بالضرورة لا وذلك انما يلزمه اذا كان الممكن بالمعنى
العامي دون الخاصي واما الممكن الخاصي فاذا سلب وجب ان
يلزمه ضرورة ولكن لا بوجه دون عدم ولا عدم دون
وجود فان ما ليس يمكن حقيقة فهو اما ضروري الوجود او ما

ضرور

ضروري اللاوجود وليس احدهما بعينه وجهل جماعة من
المنطقيين بهذه الاحوال اوقعهم في غلط كثير واستمر عليهم
في احكام ذوات الجهة في عكس المطلقات العكس هو
تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب
والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله والمشهور ان السالبة
الكلية المطلقة ينعكس مثل نفسها فانا اذا قلنا لا شيء من ب
آ صدق لا شيء من آ ب والا فليكذب لا شيء من آ ب و
ليصدق نقيضه انه بعض آ ب ولنفرض ذلك البعض شيئا
معينا وليكن ج فيكون ذلك الشيء الذي هو ج آ و ب فيكون
ب الفا فكان لا شيء من ب آ صدق والحق في هذا هو انه انما
يصح هذا العكس لا في كل ما سمي من المطلقات بل في مطلقة
ليس شرط الحاق جهة الضرورة بها زمان يختلف في الاشخاص
بل سمي غير الزمان ومثال ذلك ان يكون الشرط الذي يصح
معه الحاق جهة الضرورة شرط ما دام الموضوع موصوفا بما وضع

معه مثل قولنا كل منتقل متغير فانك ان الحقت به الضرورة حين
وجب ان تقول بلسانك او في نفسك ما دام الموضوع موصوفا
بانه منتقل ولم يصدق ان يقول ما دام موجود الذات
فمثل هذه المطلقات يلزم هذا العكس ومن شرطها
اذا صدق لا شي كذب بعض او صدق بعض كذب لا شي
من غير اشتراط زمان بعينه بل مطلقا وامثال هذه هي المستعملة
في العلوم وان كانت اخص من الواجب من نفس اللفظ
فان لم يكن هكذا فليس يجب ان ينعكس الكلية السالبة المطلقة
مثل الامثلة التي يوردها المعلم الاول التي فيه زمان
كقولنا لا شي من الحيوان بمتحرك بالارادة اي وقت سكونه
يقول لا شي من الحيوان بنائم فانه ياخذ هذه وامثالها
المطلقة فهذه لا تنعكس السالبة في الموجبة الكلية لا شك انها
لا تنعكس كلية موجبة فليس اذا صدق قولنا ان كل انسان متحرك
يصدق ان كل متحرك انسان ولكن تنعكس جزئية موجبة اما

[illegible]

البيان المشهور المبني على الشرط المذكور فهو انه اذا كان
كل ب آ فبعض آ ب والا فلا شي من آ ب فلا شي من ب آ وكل ب آ
هف واما البيان الحقيقي الذي يجري في كل مادة فبانه
انه اذا كان كل ب آ فنفرض شيئا بعينه هو ب وهو آ
فليكن ذلك الشي ج فج ب و آ فاذن ما هو ب وهو ج آ
ثم المشهور ان هذا العكس مطلق ويجب ان يكون مط
على المعنى الاعم الذي لا يمتنع ان يكون ضروريا مثل
قولنا كل حيوان متحرك بالارادة وجودا فكل او بعض
المتحرك بالارادة حيوان ضرورة اي مط واما على الراي الثاني
فليس يجب ان يكون عكس المطلق مطلقا او ضرورة والجزئية
الموجبة المطلقة تنعكس مثل نفسها وبيانها المشهور و
الحقيقي على مثال بيان الموجبة الكلية ومثال ذلك بعض
الناس كاتب بعض الكاتب انسان واما السالبة الجزئية المطلقة
لا عكس لها فانه اذا صح قولنا ليس كل انسان بكاتب صدق

يجب ان يصدق ليس بعض الكاتب بناس في عكس الضروريات
والسالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها سالبة كلية
فانه اذا كان بالضرورة لا شيء من ب ا فبالضرورة لا شيء
من ا ب والا فيمكن ان يكون ا ما ب فليكن ذلك ج حتى
يكون في وقت ما ا وما صار ب فيكون هو ب وا فيكون
ذلك الباء الفا هذا خلف والكلية الموجبة الضرورية
تنعكس جزئية موجبة بمثل البيان الذي سلف في المطلقة
لكنه في المشهور يجب ان يكون عكسه ضروريا لانه لو كان ليس
لكان عكسه وصدق الاصل فالاول الاول خلف فكان بعض ب
ا ممكن وكان الكل بالضرورة واما في الحقيقة فليس يجب ان
يكون عكس المطلقة الا ضروري فيه ولذلك لا يلزم هذا
البيان ولكن الصحيح ان عكس الضروري ربما كان ممكنا فانك
بالضرورة كل كاتب انسان ثم نقول بعض الناس كاتب وذلك
لا بالضرورة فانه ايا هاهنا بدل ما ان كان لابد فيه ضروري من جزئي

يصح

يصح ذلك على كل ممكن مثل ان بعض الناس كاتب ما دام كاتبا
ولسنا نقصد في الضروري مثل هذا ونقول كل ضحاك انسان
بالضرورة وبعض الناس ضحاك بالاطلاق وبالامكان
فليس يجب ان ينعكس مطلقة صرفة بلا ضرورة فربما كان المحمول
غير ضروري للموضوع والموضوع ضروري للمحمول كالتنفس الذي
بالرئة في الحيوان فانه ليس دائما له وذو الرئة دائما للمتنفس
فليس ينعكس المطلق العام بلا ضرورة فيه والجزئية الموجبة
الضرورية بيانها مثل بيان الكلية واما الجزئية السالبة
الضرورية فلا تنعكس لانا نقول بالضرورة ليس كل حيوان بانسان
ولا نقول بالضرورة ليس كل انسان بحيوان في عكس الممكنات
واما الكلية السالبة الممكنة الحقيقية فانها لا تنعكس
مثل نفسها فانك تقول يمكن ان لا يكون احد من الناس
كاتبا ولا تقول يمكن ان لا يكون احد من الكتاب انسانا
ولكنه فلا يظن في المشهور انها تنعكس جزئية والسبب في ذلك

ان قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ب أ يصدق مع قولنا
يمكن ان يكون كل ب أ وهو ينعكس الى يمكن ان يكون بعض
اب كما نذكر بعد ثم ظنوا ان هذا العكس يلزمه يمكن
ان لا يكون بعض اب ونحن سنبين ان هذا العكس يكون
بالمعنى العامي لا الخاصي فلا يلزمه ان ينقل الى السلب
الحق فيمنع عكس هذه المقدمة فانك اذا قلت يمكن ان لا
يكون احد من الناس كاتبا فليس لك ان تقول يمكن ان
لا يكون كل او بعض الكتاب انسان ولا ملتفت الى ما يتكلف
واما الكلية الموجبة الممكنة فالمشهور انها تنعكس جزئية
موجبة ممكنة حقيقية فانه اذا كان كل ب أ بالامكان فبعض
اب بالامكان الحقيقي والا فبالضرورة لا شيء من اب
لا شيء من ب أ هذا محال واما الحق فيوجب انه ليس اذا كان
بعض اب بالامكان الحقيقي يجب بالضرورة لا شيء بل
بالضرورة كل او بعض على ما قلنا وانما يجب ان يصدق

كذب

كذب قولنا بعض أب بالامكان العامي لكن الحق ان عكس
الممكن الحقيقي الموجب ممكن عامي يجوز ان يكون ضروريا
ويجوز ان يكون ممكنا حقيقيا واما الجزئية الموجبة الممكنة
فان حال عكسها في المشهور وفي التحقيق كحال الكلية الاخرى
الممكنة والبيان ذلك البيان بعينه واما الجزئية السالبة
الممكنة فيظن انها تنعكس مثل عكس السالب المذكور في
الكلية السالبة الا ان الحق يمنع عكسها مثل ما بينا في الكلية

فصل في اثبات القياس قول مؤلف من اقوال اذا وضعت
لزم عنها لذاتها لا بالعرض قول اخر غيرها اضطرارا
يلزم انه يحصل التصديق به ويستفاد لازما للتصديق
بتلك المقدمات وشكلها حتى ان كان بينا بنفسه وعمل
قياس من مقدمات مثله من البيان لم يكن ذلك قياسا حقيقيا
في القياس الكامل وغير الكامل القياس الكامل هو القياس الذي
يكون لزوم ما يلزم عنه بينا عن نفسه فلا يحتاج ان

في القياس

ان ذلك لازم عنه والغير الكامل هو الذي يلزم عنه شي و
لكن لا يكون بينا في اول الامر ان ذلك لازم عنه بل اذا
اريد ان يبين ذلك يبين بشي اخر لكنه غير خارج عن جملة
ما قيل بل انما نقص ما قيل او عكس او تعيين شي منه و
افراده على انه نوع **في** القياس الاقتراني والاستثنائي
القياس اما ان يكون ما يلزمه ليس هو ولا نقيضه مقولا فيه
بالفعل بوجه بل بالقوة ويسمى قياسا اقترانيا كقولك كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما ان يكون
ما يلزمه هو او نقيضه مقولا فيه ويسمى قياسا استثنائيا
كقولك ان كانت النفس لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها لكن
لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها **في** اجزاء القياسات الاقترانية
واشكالها كل قياس اقتراني فانما يكون عن مقدمتين يشتركان
في حد ويفترقان في حدين فيكون الحدود ثلثة ومن شان
المشترك فيه ان يدعى الاوسط ويربط ما بين الحدين الاخرين

فيكون

فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فكل جسم محدث فالحدود الثلثة جسم ومؤلف ومحدث
والمؤلف مكرر متوسط والجسم والمحدث لا يتكرران واللازم
هو المجتمع منهما فالمكرر يسمى حدا اوسطا والباقيان يسميان
الطرفين والراسين والطرف الذي تريد ان يصير محمول
اللازم يسمى الطرف الاكبر والذي يريد ان يكون موضوع اللازم
يسمى الطرف الاصغر والمقدمة التي فيها الطرف الاكبر يسمى الكبرى
والمقدمة التي فيها الطرف الاصغر يسمى الصغرى ويتالف صغرى
وكبرى يسمى قرينة وهيئة الاقتران يسمى شكلا والقرينة التي
يلزم عنها لذاتها قول اخر يسمى قياسا وسواء صح اللازم
ما دام لم يلزم بعد بل يساق اليه القياس يسمى مطلوبا فاذا لزم يسمى
نتيجة والحد الاوسط ان كان محمولا في مقدمة وموضوعا في
اخرى سمي ذلك الاقتران شكلا اول وان كان محمولا فيهما
سمي شكلا ثانيا وان كان موضوعا فيهما سمي شكلا ثالثا

ويشترك الاشكال كلها في انه لا قياس عن جزئيتين ويشترك
ما خلا الكائنة عن الممكنات في انه لا قياس عن سالبتين و
لا عن صغرى سالبة وكبرى جزئية والنتيجة تتبع اخس المقدمتين
في الكم اعني الكلية والجزئية وفي الكيف اعني الايجاب والسلب
ثم يختص كل شكل بشرائط **في** ضروب الشكل الاول من المطلقات
فالشكل الاول انما ينتج ما كان كبراه كلية وصغراه موجبة فيكون
لا محالة ضروبه اربعة الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج
كلية موجبة مثاله كل ج ب وكل ب ا فهذا قياس كامل
على ان كل ج ا وكقولك ان كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فكل جسم محدث والضرب الثاني من كلية موجبة صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ب ا فهذا
القياس الكامل على انه لا شيء من ج ا وكقولك كل جسم
مؤلف ولا شيء مما هو مؤلف بقديم فانه لا شيء من الجسم بقديم
والضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية موجبة كقولك

بعض ج ب

بعض ج ب وكل ب ا فهذا قياس كامل على ان بعض ج ا
ومثاله قول القائل بعض الفصول بعد وكل بعد كم فبعض
الفصول كم والضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولك بعض ج ب ولا شيء مما
ب ا ينتج ليس كل ج ا مثاله بعض الفصول كم ولا شيء مما
هو كم بكيف فلا كل فصل بكيف وسائر الاقترانات لم
تلك ان شرطنا بالعلم بعد هذه الاربعة لا ينتج شيئا
بعينه بل اذا صدق جميع طرفيها على الايجاب في مادة وجدت
مادة اخرى انما يصدق فيها جميع الطرفين على السلب
يكون الاقتران واحدا بعينه ثم قد علمت ان الشكل الاول
ينتج جميع المطالب المحصورة الاربع وما لم يكن منها جزئي
فلا ينتج جزئيا في ضروب الشكل الثاني من المطلقات واما الشكل
الثاني فالمشهور فيه انه مهما كانت الكبرى فيه كلية وكانت
احدى المقدمتين مخالفة للاخرى في الكيف كان منتجا

كان من المطلقات عاما الحق فيوجب ان السالبة المطلقة
اذا لم يكن بالشرط المذكور وبحيث ينعكس كليتها على نفسها
بالمذهب الحق لم يلزم في الشكل الثالث من المطلقتين نتيجة
كما لا يلزم من الممكنتين فيه على ما بيّن فيهما الذي يكون
بحيث يلزم عنه نتيجة فعلى الاتفاق ايضا انها ستة غير
كاملة فالضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة مثل
قولك كل ج ب ولا شيء من ا ب اتفق له انه ينتج لا شيء
من ج ا لانا اخذنا السالبة المطلقة الكلية بحيث ينعكس
فيصير ولا شيء من ب ا وكان كل ج ب فلا شيء من ج ا
بحكم الشكل الاول وقد يتبين بالخلف ايضا انه ان لم يصدق
قولنا لا شيء من ج ا فبعض ج ا على ما فرضنا من ان الكلية
السالبة يكذب معها الجزئية الموجبة للشرط المتقدم فاذا
كان بعض ج ا ولا شيء من ا ب كان لا كل ج ب وكان كل
ب هذا خلف والضرب الثاني من كليتين والصغرى منهما سالبة

مثل قولك

مثل قولك لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا لينعكس الصغرى
ونقول كل ا ب ولا شيء من ب ج ينتج لا شيء من ا ج وينعكس لا
شيء من ج ا وبالخلف ايضا انه ان كان بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب
وكان لا شيء من ج ب هذا خلف والضرب الثالث من جزئية
موجبة صغرى وكلية كبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب
ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا ويتبين بعكس الكبرى وبالخلف ايضا
انه ان كان كل ج ا ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ب وكان
بعض ج ب هذا خلف والضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية
موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل قولك ليس كل ج ب وكل
ا ب فليس كل ج ا ولا يتبين بالعكس لان الصغرى سالبة جزئية
لا ينعكس والكبرى ينعكس جزئية واذا انعكست الصغرى
كانتا جزئيتين لا ينتجان بل يجب ان يأخذ الافتراض بدل العكس
وهنا بان نفرض البعض الذي هو ج وليس ب د فيكون لا
شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا ثم هو لبعض ج د

ولا شيء من د ا فليس كل ج ا او يتبين ايضا بالخلف انه ان
كان كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وكان ليس كل ج ب فهذه
هي الضروب المنتجة وسائرها عقيمة للسبب المذكور في مثلها
في الشكل الاول فصل في الشكل الثالث من المطلقات واما
الشكل الثالث من المطلقات فان شريطته في الانتاج ان يكون
الصغرى موجبة ثم لا بد من كلية في كل شكل فيكون قرائنه ستة
الاول من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة كقولك كل
ج ب وكل ج ا فبعض ب ا يبين بعكس الصغرى ورده [illegible]
الى ثالث الاول وبالخلف انه ان كان لا شيء من ب ا وكل
ج ب فلا شيء من ج ا هف والثاني من كليتين والكبرى
سالبة ينتج سالبة جزئية ويبين بعكس الصغرى وبالخلف
والثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج
جزئية موجبة كالضرب الاول على نحو بيانه والرابع من صغرى
موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل

ج وبعض

وهو نقيض النتيجة [illegible]

ج ب وبعض ج ا ينتج بعض ب ا ويبين بان يعكس الكبرى ويجعلها
صغرى ويبين بها الكبرى فينتج بعض ا ج ثم ينعكس فبعض ج ا
وبهذا العكس الثاني يصح ان النتيجة مطلقة على الرأي الاول واما
على الرأي الثاني فلا يتبين بهذا العكس فانه لا يجب ان يكون
عكس المطلقة بالرأي الثاني مطلقة بل مطلقة بالرأي الاول
بل بالافتراض على المستثنية في موضع آخر وقد تبين ان هذا
الضرب منتج بطريق الخلف ايضا والخامس من كلية موجبة صغرى و
جزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ولا يمكن ان يبين بالعكس
بمثل ما قلناه في رابع الثاني ولكن بالافتراض فليكن البعض الذي
هو ب وليس ا هو د فيكون كل د ج وبعض ب د فبعض ج د ولا
شيء من د ا فليس كل ج ا وقد يبين ايضا بالخلف انه ان لم يكن كذلك
بل كان كل ج ا وكل ج ب فكل ا ب وكان ليس كل ب ا هف والسادس
من صغرى جزئية موجبة وكبرى كلية سالبة ويبين بعكس الصغرى
وبالخلف ان النتيجة جزئية فهذه سالبة هي الضروب المنتجة بهذا

عظيمة وقد تبين لنا ان هذا الشكل لا ينتج مطلوبا كليا بل ينتج الجزئي وان لم تكن المقدمة جزئية في الثالث من الضروريتين اما الشكل الاول من الضروريتين فلا يخالف المطلقتين في الانتاج من الكمال الا الجهة الضرورية في المقدمات والنتيجة اما الشكلان الاخيران فلا يخالفان ايضا حكمهما في المطلقات في الانتاج وفي تصحيح الانتاج بنوع الاول الا في شيئين احدهما الجهة والثاني ان رابع الثاني وخامس الثالث كانا انما تبينا في المطلقتين بالافتراض والخلف وهاهنا فقد يتعذر ذلك فانا ان وضعنا الضروري السالب وجب ان نضع الموجب الذي يقابله ممكنا عاميا لا حقيقيا فاذا اقترناه بالمقدمة الاخرى لنبين بالخلف كان الاقتران من ممكن عامي ومن ضروري ونحن لم نعرف بعد ان هذا الاقتران مما ينتج ولا ان وضعنا الممكن كالموجود نفع ذلك ايضا فانا لم نعرف بعد هذا الاختلاط الذي من موجود ومن ضروري فكيف نعرف ما يعرض من ذلك فاذا استعملنا الافتراض

فان احد

فان احد قياسي الافتراض قد يكون من ضروريتين واما القياس الثاني فيكون من وجودية وضرورية وذلك مجهول بعد وانت تعلم ان كل افتراض فانما يتم بقياسين قياس من الشكل الثالث وقياس من الشكل الاول ولكنا اذا تركنا هذا المأخذ ورجعنا الى الامور انفسها لاح لنا ان نعلم ان الاختلاط من وجودية صغرى وضرورية كبرى في الشكل الاول وان لم يبنه عليه بعد فليس قياسا غير كامل بل يحتاج الى ان يدل على انه ينتج فلم نجد سبيلا الى استعمال وتبيين الخلف والافتراض في هذا البيان مستغنين عنهما

في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الاول

ان الحق في اختلاط المطلق والضروري في الشكل هو على ما يراه المعلم الاول ان اعني الكبرى ان كانت مطلقة فالنتيجة مثلها اعني المطلقة فلا شك فيه واما ان كانت الضرورية فلان قولنا كل ب ا بالضرورة او بالضرورة لا شيء من ب ا معناه ان كل واحد مما يوصف بب ويوضع ب

ويكون ب وقتا ما لا بالضرورة او دائما فذلك الشيء
موصوف دائما في كل وقت بانه ا او غير موصوف في وقت ولا
وقت البتة بانه ا فيكون ج الموصوف بب كيف وصف به داخلا
في هذا الحكم وههنا شيء يجب ان يعلم وهو انه اذا كانت الكبرى
مطلقة وقتية لاطلاقها دائما ما دام ذات الموضوع موصوفا بما وصف
به فالنتيجة يكون ضرورية لان ج ب دائما وقد وضع ان
كل ما دام ب فهو ا في دائما فههنا قد يكون النتيجة ضرورية
والكبرى مطلقة في اختلاطها في الشكل الثاني واما الشكل
الثالث فان الاظهر المشهور هو ان العبرة للسالبة التي هي
كبرى الاول ينعكس كما لا تراها فان النتيجة في حكمها على
ان السالبة المطلقة تنعكس مثل نفسها من كل وجه وقد قلنا في
ذلك ما قلنا والحق يجب فيهما لا يجاب ان يتبع منه
هو ان النتيجة دائما ضرورية فاما ان كانت المطلقة
بحيث يصدق ما ضربه فلا اخفاء به وان كانت بحيث يكذب

ضرورة

ضرورية فلان ج د ا لما اختلفا في ان احدهما موضوع ب
دائما او بالضرورة او غير موضوع له البتة وقت والآخر موضوع
له لا دائما او غير موضوع له لا دائما فلا يلتقيان ج واختلاف
ذلك فاحدهما مسلوب عن الآخر بالضرورة ويجب ان يقتصر على
هذا القدر من البيان اعتمادا على فهم المتعلم واذا لم يقنع بهذا
القدر فليرجع الى الكتب الكبيرة التي استقصينا فيها من
هذا الباب وغيره بقدر الطاقة ولنا ان نبين من
هذا البيان بعينه ان هذا الاختلاط ينتج وان كان من سالبتين
او من موجبتين في هذا الشكل ويكون النتيجة سالبة ضرورية
لان المطلق الذي يكون حقيقيا صرفا وسلبه وايجابه
بمنزلة واحدة ثم اذا اختلفت نسبة المحمول الى الطرفين
في الدوام واللادوام وان اتفقتا في الايجاب او السلب كان
بينهما خلاف من جهتين في اختلاطها في الشكل الثالث واما
الشكل الثالث فان المشهور هو ان الحق انه ينتج اذا كانتا

كليتين موجبتين بانهما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية
لان للسائل ان يأخذ المطلقة منهما ويجعلها صغرى الاول ينتج
ضرورية ثم يأخذ صغرى الاول فينتج ضروريا فان اخذت
الى العكس ثان كان عكسا لضرورية في المشهور ضروريا
ولكن قد منع الحق هذا العكس وعرفنا منه ان الحق ان
النتيجة تتبع الكبرى فان كانت الكبرى من الكليتين لتبعتها
ولا اختلاف فان الاعتبار بها وان كانت من جزئية وكلية
فالمشهور ان العبرة للكلية لانها تصير كبرى الاول الا ان
يكون السالبة جزئية فالمشهور في هذا الشكل هو الثاني
ان النتيجة لا يكون ضرورية في حال وقيل ان ذلك خطا
في النسخ والحق يجب ان العبرة للكبرى وان كانت جزئية
ويتبين بالافتراض فليكن ذلك الكبرى جزئية سالبة
ضرورية فنقول ان النتيجة ضرورية فلنفرض البعض من ب الذي
ليس بالف ضرورة لا شيء من د ا ولكل د ب ج وبعض ب

فبعض

فبعض ج د وبالضرورة لا شيء من د ا فبالضرورة بعض ج
ليس ا وهكذا يتبين اذا جعلت الكبرى جزئية موجبة ضرورية

في التاليف من الممكنتين في الشكل الاول اما التاليف
من الممكنتين في الشكل الاول فقبل القياس من مطلقتين يكون
فيه في كل شيء الا اذا كان الصغرى ممكنة سالبة فانه
منه قياس ولكن غير كامل ويتبين بردها الى الموجبة فان
الممكنة السالبة في قوة الموجبة فينتج موجبة ثم ينقل تلك
الموجبة الى السالبة فالشرط المراعى في الانتاج هيهنا هو
في الكم اعني كلية الكبرى لا الكيف حتى انه لا باس فيه
بالانتاج عن سالبتين

في اختلاط الممكن والمطلق في
الشكل الاول لا شك ان الكبرى اذا كانت ممكنة فالنتيجة
مثلها لانا نجد موضوعها ب اما ان كانت مطلقة وفيه
لا ضرورة فيها البتة فلا اختلاف انها ان كان موجبة فالنتيجة
ممكنة حقيقية وذلك لانا ان وضعنا ان النتيجة الممكنة

وانا اختلاط الممكن و
المطلق في الشكل الاول
[illegible]

الحقيقية كاذبة كان الصادق اما ضرورية الايجاب او ضرورية
السلب فلا تنتج او لا ضرورية سلبه لتجعل الصغرى الممكنة
مطلقة موجبة وان كذبت ولكن يكون كذبا غير ممتنع فنقول
بالضرورة لبعض ج او كل ج ب فبالضرورة لبعض ب
او كان كل ب ا بالامكان هذا كذب ح والثاني ينتج
باحدى المقدمتين كذب غير محال ينتج فلا يلزم منه محال
لان الكذب الغير المحال يمكن في وقت ما ان يوجد ويوجد
لا يخرج ما يلزم منه ح معه لانه ان كان يوجد هو دون ما يلزمه
فليعن ذلك لانه لازم له وان كان يوجد فهو محال فليكن كذب
محال والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال فيجب ان يكون
لزومه بسبب الضرورية فهي كاذبة ويجعل ايضا الضرورية الايجابية
وقد بينا نحن ان النتيجة ضرورية فيكون بعض ب ا بالضرورة
وكان كل ب يمكن ان يكون وان لا يكون ا اذ كان معنا
مرفا لا ضرورية منه هف فاذن النتيجة ممكنة حقيقية لا

ان يكون

ان يكون الكبرى مطلقة على الراى الاول ثم قد ينتج مطلقة
على ذلك الراى لانا سنبين ان الكبرى الضرورية مع الصغرى
الممكنة ينتج ضرورية فيكون ثانيا ينتج ضرورية وثانيا غير ضرورية
فيكون اللازم هو المطلق الذي يعمهما وان كانت الكبرى مشا
مطلقة في المشهور فان النتيجة ممكنة عامية ثالثا وثانيا يكون ممكنة
حقيقية وقد ينتج انها ضرورية كقولك كل انسان يمكن ان
يكون يتفكر ولا شيء مما يتفكر بغراب فبالضرورة لا شيء من
الناس بغراب واما في التحقيق فان هذا انما يكون اذا كانت
المطلقة على حسب الراى الاول اما ان كانت مطلقة
فلا ينتج الا ممكنة حقيقية ويجري من ذلك البيان الذي بعينه
مثل حيث كانت الكبرى المطلقة موجبة لانه ان لم يكن لنا ح
لا ضرورية فان يكون او لا يكون ج ا صادقا فليكن ضروري
كون او لا كون ونعمل ما عملناه هناك واما المثال الذي
اورده في المشهور فانه لا يلازم المطلق على الراى الثاني لان

كبراه ضرورية اختلاط الممكن والضروري في الشكل
الاول اما اختلاط الممكن مع الضروري في الشكل الاول
فان كانت الكبرى ممكنة فلا شك ان النتيجة مطلقة ممكنة
لان ج موضوعة لب عاما ان كانت ضرورية فالمشهور انها
ان كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية والا فلانه يمكن ان يكون
كل ج ا فاذن بالضرورة ليس بعض ج ا وكان بالضرورة
كل ب ا فبالضرورة ليس بعض ج ب وكان ممكنا ان يكون
كله هف واما في التحقيق فليس هذا الخلف بحاله فان
نقيض تلك النتيجة ليس يمكن عامة حتى يلزم بالضرورة
لا والحقيقة يوجب ان النتيجة ضرورية لانا ان وضعنا
ان كل ج ا بالامكان الحقيقي وكان كل ج ب بالامكان
الحقيقي انتج على ما نبينه بعد ان بعض ب ا بالامكان الحقيقي
فامكن ان لا يكون ا ضرورية بالضرورة اصلا فليس في هذا
بوجه احترازية الى الابهام فنقول لانه اذا كان كل ب ا بالضرورة

ومن يكون القياس

مثاله
كل ج ب بالضرورة وكل ب ا
بالامكان فكل ج ا بالامكان

[illegible]

اي كل ما يقال له ب فذلك الشيء دائما هو ا فاذا لم
ب كان دائما ا لا ما دام موصوفا بانه ب فان الضرورة
التي انما هاهنا في هذه الاشكال غير هذه فقد بيناها
بل ما دام ذات ج الموصوفة بانها ب موجودة فاذا صار ج
ما ب فانه يكون قبل كونه ب او كان بعد كونه وبعد زوال
ب عنه والمثال القريب هذا قولنا كل انسان يمكن ان
يتحرك وكل متحرك فهو جسم بالضرورة فكل انسان جسم
بالضرورة واما اذا كانت الكبرى سالبة ضرورية فالمشهور انها
ينتج ممكنة عامية فان بعضهم ممكنة حقيقية وتارة بعضهم
مطلقة والحق ان النتيجة ضرورية لما بيناه في المختلطين
في الشكل الثاني لا التباس في الشكل الثاني من مختلطين فانه
يمكن ان يكون طبيعتان يحمل احدهما على الاخرى كالحيوان
على الانسان ثم تسلب عن احدهما شيء بالامكان فيجب
على الاخرى ويمكن ان يكون كل طبيعتان مختلفتان كالانسان

والفرس مطلقاً لكن الحمار لاوسط في جميع ذلك الحركة ولا يمكن
ان يتبين بالعكس لان هذه الممكنة لا تنعكس ولا يمكن
ان يتبين بالخلف لان القياسات التي تطرد اليها الخلف
مختلطة بالضرورية التي لم يعلم بعد واذا علمت لا ينتج شيئاً
تناقض المقدمات نعرفها بالتجربة **في** اختلاط الممكن و
المطلق في الشكل الثاني واما اختلاط الممكن والمطلق
في الشكل الثاني فالمشهور ان السالبة اذا كانت مطلقة
كلية يمكن عكسها ومثل ان كانت جزئية يمكن الافتراض منها
فانه يكون من اختلاطهما قياس وينتج نتيجة ممكنة عامة
على ما قيل في الشكل الاول والا لم ينتج والحق انه لا قياس من
من ممكنة ومطلقة في الشكل الثاني الا ان لا يوجد المطلقة
الا حيث يصح ضرورية فيكون اختلاطا اخر في الحقيقة
ويتبين لك هذا مما قلنا في الاختلاط من الممكنين والاختلاط
من المطلقتين في هذا الشكل ومن امثلة ذلك كل انسا

يحرك

اي ان لم يكن
مطلقة كلية

[illegible]

يتحرك بالامكان ولا حيوان واحد بمتحرك مطلقاً كما يتحمله الم
الاول **في** اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني
واما اختلاط الممكن والضروري فالمشهور على انه لا فرق
بينه وبين الاختلاط الاول واما الحق فهو ان النتيجة دائماً
اي بينما الاختلاط الذي هو من ممكن وضروري [illegible]
سالبة ولو عن سالبتين او موجبتين او كيف كان بعد ان
يكون الكبرى كلية وبيان ذلك مثل بيان اختلاط المطلق
اي اشتراط [illegible] في الكبرى [illegible]
والضروري في هذا الشكل **في** اختلاط الممكنين في ا
واما اختلاط الممكنتين في الشكل الثالث
الثالث فقد يكون منهما قياس اذا كان احدهما كلية وان
كانت الصغرى سالبة وينتج دائماً ممكنة حقيقية وبيان ذلك
اما في ما يرجع الى الاول بعكس فلجدنا العكس واما فيما
يرجع الى الاول بالافتراض لان عكس النتيجة الاولى ان
كانت يكون ممكنة عامة لا يلزم من ذلك ان لا يكون ضرورية
في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث فالمشهور
انها اذا كانت موجبتين فالنتيجة ممكنة حقيقية لانه

الا في حال تنعكس النتيجة كما
مر في الشكل الاول

[illegible]
من الشكل الاول

بعكس ولكن يحتاج في انتاج
المطلوب الى عكس ثان ايضا
لا يرجع الى الاول
[illegible]

لانك يمكنك ان تجعل المطلقة صغرى فينتج الممكنة ولو بعكس
ثان واما ان كانت احدهما سالبة والمطلقة موجبة فحكمها
حكم الموجبتين لان السالبة الممكنة موجبة في القوة فلا تعتبر
من انتاج الممكن شيئا وان كانت السالبة مطلقة فلا يكون
في الاول الا كبرى فينتج ممكنة عامة وربما كانت حقيقية
وربما كانت مزعومة واما الحق فهو ان النتائج كلها ممكنة
ان كانت المطلقة عرفية فممكنة حقيقية وان كانت صرفة
فممكنة عامة ويبين ذلك اما بعكس واحد ولما بالافتراض
فيما سوى ذلك في اختلاط الممكن مع العرفي في الشكل
الثالث واما اختلاط الممكن والعرفي في الشكل
الثالث فالمشهور على ما قيل في اختلاط الاول الا في
حال تضعيف النتيجة واما الحقيقة من الرأي فموجبا ان تتبع
تتبع الكبرى ويتبين ذلك في الواحد العكس بالعكس
وفي ذي العكس بالافتراض في القضايا الشرطية قد بينا

مما يرجع للاقوى
سلبين واحدة

ذا الانبا

في القياسات الحملية مطلقة وسوى عده متفقة في الجهات ومختلفة
ومختلطة ويجب علينا ان نذكر القياسات التي ينتج معلومات
شرطية بالاقتران فان الشرطيات قد تطلب كما تطلب الحمليات
ولنذكر اولا اصولا يعين في تحقيق المقدمات الشرطية
فنقول ليس الايجاب والسلب انما هو في الحمل فقط بل في
الاتصال والانفصال فانه كما ان الدلالة على وجود حمل
ايجاب في الحملي كذلك الدلالة على وجود الدلالة على وجود الاتصال
ايجاب في المتصل كقولنا اذا كان كذا كان كذا والدلالة على
وجود الانفصال ايجاب في المنفصل كقولك اما ان يكون كذى
واما ان يكون كذى وكما ان الدلالة على رفع وجود الحمل
سلب في الحملي كذلك الدلالة على رفع الاتصال كقولك ليس كلما اذا
كان كذا كان كذا او رفع الانفصال كقولك ليس اما ان يكون كذا
واما ان يكون كذا سلب في المنفصل والمتصل وكل سلب فهو ابطال
الايجاب ورفعه لا ايجاب السلب في الاتصال والانفصال

قد يكون محصورا كليا وجزئيا وقد يكون مهملا فانك اذا قلت
اذا كان كذا كان كذا واما ان يكون كذا واما ان يكون
كذا واذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا او ليس اما ان
يكون كذا واما ان يكون كذا فقد اهملت واما اذا قلت كلما
كان كذا كان كذا او دائما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا
فقد حصرت حصرا كليا موجبا واذا قلت ليس البتة اذا كان كذا
كان كذا او ليس البتة اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا
فقد حصرت حصرا كليا سالبا وان قلت قد يكون اذا كان
كذا كان كذا وقد يكون اما كذا واما كذا فقد حصرت
حصرا جزئيا موجبا وان قلت قد لا يكون اذا كان كذا يكون
كذا او ليس كلما كان كذا كان كذا او قلت قد لا يكون اما
كذا واما كذا او ليس دائما اما كذا واما كذا فقد حصرت حصرا
سالبا جزئيا والجزء الاول من كل شرطي الذي يقترن به
حرف الشرط وينتظر جوابه يسمى مقدما والثاني تاليا وكل واحد

واحد منهما

منهما في نفسه قضية وقد يكون كل واحد منهما حملية وقد يكون
شرطية متصلة ومنفصلة وقد يكون محصورة ومهملة
وسالبة وموجبة وليس سلب الشرطية وايجابها وحصرها
واهمالها تابعا للمقدم والتالي بل للشرط فانك اذا
قلت اذا كان ليس اب فليس ج د فالمقدمة موجبة وان
كان المقدم والتالي بل للشرط فانك اذا قلت اذا كان ليس
اب سالبين وانما كانت موجبة لانك اوجبت الاتصال
وعلى هذا فقس في غيره في المقدمات الشرطية الحملية الواحدة
والكثيرة والمقدم في الشرطي المتصل فقد يكون قضايا
كثيرة ومع ذلك فقد يكون المقدمة واحدة كقولنا
اذا كان كذا وكان كذا وكان كذا فج يكون كذا واذا
كان التالي قضايا كثيرة فان المقدمة المتصلة
لا يكون واحدة كقولنا اذا كان كذا فيكون كذا ويكون
كذا ويكون كذا فان هذه ثلث مقدمات فان كل واحد

[illegible]
وصار [illegible]
[illegible]
واحدة [illegible]
[illegible]
[illegible] ٥

من ما ذكر في الثالث مثال بعينه كما تقول زيد هو حيوان و
ابيض وضحاك فهذه ثلث مقدمات اولئك قضايا
حملية في الشرطيات المحرفة وقد يستعمل مقدمات متصلة
ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون ج د
ويكون اب معناه ان كان اب فلا يكون ج د ومثل
قولك لا يكون ج د او يكون اب فهو كقولك اما ان
لا يكون ج د واما ان لا يكون اب وهذا القدر كاف
للتذكر في تفهيم المقدمات الشرطية فلنشرع في ذكر
اقتراناتها في القياسات الاقترانية من المتصلات
اما الاقتران الكائن من المتصلات فاما ان يكون بان
يجعل مقدم احدهما تالي الآخر او يشتركا في التالي او
يشتركا في المقدم وذلك على قياس الاشكال الحملية
الشرائط فيها ما هي والنتيجة شرطية تحصل من جملتي
المقدم والتالي اللذين هما كالطرفين اما كلية واما

جزئية

جزئية واما سالبة واما موجبة على قياس ما قيل في الحمليات
الاقترانية من المتصلات واما الاقترانات من المنفصلات
فلا يكون في جزء تام بل يكون في جزء غير تام وهو جزء تال
او جزء مقدم ويكون مثلا على هذا القياس اما ان يكون هذا
العدد زوجا واما ان يكون فردا وناخذ الزوج حدا
اوسط ونضعه لاجزاء الانفصال في المنفصلة الثانية
فنقول كل زوج اما زوج الزوج واما زوج الفرد واما
زوج الزوج والفرد ثم نقول في النتيجة الاوسط ونأخذ
هذا هكذا العدد اما فرد واما زوج الزوج واما زوج
الفرد واما زوج الزوج والفرد فهذا هو المثال واما شرائط
الانتاج فيجب ان يكون الصغرى فيه مثل المنفصلة الا
موجبة كانت جزئية او كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا
فيه والانفصال في الكبرى كليا وعليك ان تعلم انه
وقد يرد على هذا الشكل الا ان ذكره بالمبسوطات

الكتب اولى فانه ابعد من الطباع وبالجملة يعلم انا
انما نورد من الاقترانات الشرطية كل ما انتاجه لا يخلو عن قرب
ومناسبة للطباع في الاستعمال واما ما دق عن ذلك فنذكره في
كتاب الشفاء في كتاب اللواحق واما الاقتران من شرطية متصلة
وحملية ان الحملي يشارك تالي المتصل والحملي مكان الكبرى
ليذهب المشترك منه ويبقى النتيجة من المقدم ومن جزء
التالي والحملي اللذين هما كالطرفين في حدودهما مثاله ان
كان كل ا ب فكل ج د وكل د ه ينتج فان كان كل ا ب فكل ج ه فان
كان الاوسط موضوع الحملي ومحمول التالي على حسب ما شكلنا
فانه ينتج في ذلك الشكل الاول وشرطه في الانتاج ان المتصلة ان كانت
موجبة فيجب ان يكون الحال بين الحملي والتالي كالحال
بين مقدمتي الحمليات في الشكل الاول ويكون نتيجتهما
والتالي والحملي نتيجة القياس الحملي والمقدم هو ما كان فيها
بحاله واما ان كانت المتصلة سالبة في التاليف بينهما حملية

ما لا نذكره

ما لا نذكره في هذا الكتاب وعليك ان [illegible]
الذي يشبه بالشكل الثاني من هذا الباب فهو اذا كانت الشركة
بين التالي والحملي الكبرى كنسبة مقدمتي الشكل الثاني
في الحمليات مثاله ان نقول اذا كان ا ب فكل ج د ه ثم نقول
ولا شيء من ه د وان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما قيل
في الحمليات والنتيجة على ما قلنا وان كانت المتصلة سالبة
فله حكم اخر نذكره في غير هذا الكتاب واما القرائن بعدها
انت تستنبطه واما الذي يشبه الشكل الثالث في هذا
الباب فذلك اذا كانت النسبة بينهما على ما في الثالث في الحمليات
فان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما في الحمليات وان كانت
المتصلة سالبة فحكمه مذكور في الكتب المبسوطة واما القرائن
بعدها انت تستنبطه من جملة هذا الاقتران الحملي
مكان الصغرى حدث اشكال ثلثة على تلك الصفة فالشكل الاول
ان كان متصلا موجبا فالشرطية كالشرط في الحمليات وان كان

سالبا لحكم مذكور في الكتب لا غير ومثاله كل ج ب ولا ذا
كان ده فكل ب ا فاذا كان ده فكل ج ا الشكل الثاني
منه اما ان كان المتصل موجبا فالشرط كما كان في الثلاث من
الحمليات وان كان سالبا فالحكم في كتب اخر واما الشكل الثالث
فلا يغادر في شريطته ما قيل في ثالث الحمليات ان كانت
الشرطية المتصلة موجبة واما هذه الاقترانات بعينها في جانب
المقدم فهي قليل الاستعمال في العلوم والاولى ان يذكر في
الكتب المبسوطة وقد يقع بين المنفصل وبين الحملي الواحد
اقترانات والطبيعي منها ان يكون الحملية هي الصغرى ويكون
موجبة ومحمولها موضوع في الانفصال كله ويكون الشرطية
كلية وعلى مثال الشكل الاول كقولك كل كم كثير معدود
وكل معدود اما زوج واما فرد فكل كم اما كثير اما زوج
واما فرد ويكون تاليفها اربعة وقد يقع بين منفصل صغرى
وحمليات كبرى ويكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال

بكل

ويكون شيء مشترك لكل حملي مع كل جزء ويكون جميع اجزاء المنفصل
مشتركة في حد واحد معه اما ان يكون على سبيل تأليف الشكل الاول
مثلا بالاستقراء التام كقولك كل متحرك اما ان يكون جمادا
واما ان يكون نباتا واما ان يكون حيوانا وكل حيوان جسم و
كل نبات جسم وكل جماد جسم فاذن كل متحرك جسم ويجب ان يكون
المنفصلة واجزاؤها موجبة والحمليات كليات وقد يكون على سبيل
الشكل الثاني والشرط بين اجزائه واجزاء الحمليات هو الشرط
الكائن بين حمليين في الشكل الثاني ولا يكون على سبيل
الشكل الثالث وقد يقع بين متصل ومنفصل اما في جزء
تام وينبغي ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة
موجبة واحد بها لا محالة كلية وما لم يكونا كليتين لم يكن النتيجة كلية
فيجوز ان يقال انه يقع متصلة ويجوز ان يقال انه يقع منفصلة
مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج على وجهين

اما متصلة فهكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا او
منفصلة فهكذا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل
موجودا وانت تعرف ضروبها اما في جزء تام فيجب في الطبيعي
منه ان يكون محمول التالي موضوعا في اجزاء الانفصال
والتالي كليا موجبا ينتج الاتصال على الانفصال على
التالي من التالي ويكون النتيجة منفصلة التالي مثاله ان
كان هذا الشيء كثيرا فهو اما زوج واما فرد وانت تعرف
وكل اثنين انما يكن بين حملية وشرطية ويمكن مثله بين
وبين تلك الشرطية اذا كان جزءا الشرط متصلا مثل
المتصل عليها وكذا في مقدم او تالي ويجب ان ينتج ههنا
بما نورده واما الاستقصاء فمحله في الكتب المبسوطة

القياس الاستثنائي القياس الاستثنائي يؤلف من
احديهما شرطية والاخرى وضع او رفع لاحد جزئيها ويجوز
ان يكون حملية وشرطية وهي التي تسمى المستثناة اما

يلزمها

يلزمها النتيجة والشرطية الموضوعة يدل على اللزوم الحق
او العناد والمستثناة من قياس شرطية متصل اما ان يكون
مقدم فيجب ان يكون عين المقدم لينتج عين التالي
كقولك ان كان زيد يمشي فهو يحرك اذن قدميه
لكنه يمشي فهو يحرك اذن قدميه وان كان من التالي
فيجب ان يكون نقيضه لينتج نقيض المقدم كقولنا لكنه
ليس يحرك رجليه ينتج فاذن ليس يمشي واستثناء نقيض
المقدم وعين التالي لا ينتج شيئا يبين لك بالاعتبار
واما اذا كانت الشرطية منفصلة فان كانت ذات جزئين
فقط موجبتين فانها استثنيت عينا انتج نقيض الباقي
وانها استثنيت نقيضا انتج عين التالي مثاله هذا العدد
اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد
فليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد
فهو زوج ولكنه فرد فليس بزوج لكنه زوج فليس بفرد

وان كان احد الجزئين او كلاهما سالبا لم ينتج الا باستثناء
النقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا الشخص حيوانا
واما ان لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس بنبات لكنه
نبات فليس بحيوان وكذلك اما ان يكون عبد الله في
البحر واما ان لا يغرق فيه وانما ينتج هذا باستثناء نقيض
ايهما وستعلم ان استثناء العين لا يفيد في شي من
ذلك وان كانت المنفصلة ذات اجزاء كثيرة متناهية
فانها ان استثنيت نقيض انتج الباقي على انفصاله وان استثنيت
عين انتج نقيض الباقي ولا ينتج ذلك عين واحد منها
الا استثناء نقيض الجميع غير واحد وان كانت الاجزاء
بلا نهاية فلا يفيد استثناء الا ان يجعل نحو لان لا
الالوان الغير المتناهية او شي مما اشبه ذلك في القياسات
المركبة اما القياسات المركبة فقد يكون استثنائيات
وقد يكون اقترانيات وليس مثال تركيب القياس لها

يكون

[illegible]

يكون المطلوب النتيجة في كل قياس شيئا واحدا بل ذلك
يعني تكثر القياس وانما تركيب القياس ان يكون
القياسات المجتمعة اذا حللت الى افرادها كان نتائج
كل واحد منها شيئا اخر الا ان نتائج بعضها مقدمات
لبعض وقد اختصرت وربما لم يصرح بها فيكون القياس
من المطلوب الاول قياسا من مقدمتين وانما دخلت
القياسات التي تبين المقدمتين وربما اختلطت بها استقراءات
او تمثيل او غير ذلك وسنذكر الاستقراء والتمثيل و
تركيب القياس قد يكون موصولا ومفصولا اما الموصول
فيه النتائج بل يذكر من بالفعل نتيجة ومن مقدمة
كقولك كل ج ب وكل ب ه فكل ج ه وكل ه د فكل
ج د وعلى هذا القياس واما المفصول فهو الذي فصلت
عنه النتائج فلم يذكر كقولك كل ج ب وكل ب ه وكل
ه د فكل ج د وهو القياس الذي زاده المحدثون في

[illegible]

في الشرطيات الاستثنائية فهو قياس مركب واخذت
على انه مفروغ كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وان كان النهار موجودا فالاعشى مبصر والشمس طالعة
فاذا الاعشى مبصر وههنا قد طويت نتيجة هي بالقوة
استثناء ومعنى انها موجودة من تلك النتيجة يلزم
هذه النتيجة. في اكتساب المقدمات واما اكتساب
المقدمات فذلك بان تضع جزئي الشيء المطلوب اثباته
وتاخذ خواص كل منهما وحده وما يلحق كل واحد منهما
من الاجناس اجناسها وفصولها والفصول الخاصة
والعوارض اللازمة وغير اللازمة ثم تقيس في ذلك
وتشكلها الشكل وتطلب ايضا ما يحمل عليه كل واحد
منهما وتضع كل حملة على حدة فان اردت الايجاب الكلي تنظر
انه هل في حملة المحمول على الموضوع ما الايجابي الاخص في لا
الجزئي تنظر هل في ملحقات احد الطرفين ما هو ملحق

ونطلب ما لا يحمل على كل واحد منهما

حتى هو في حملة ما يوضع للمحمول وفي السلب الكلي تنظر هل يجد في لواحق احد الطرفين منهما

في الذي للمحمول للاخر

الاجزا

يلحقه في الذات

الاجزاء في لواحقه لا لكل ما يلحق الاخر وفي السلب الجزئي
تنظر هل في ملحوقات احد الجزئين ما لا يلحقه الاخر او في لواحق
بعض احد الطرفين ما لا يلحق الاخر. في تحليل القياس
وتحليل القياس هو ان تعين المطلوب وتنظر في القول المنتج
هل تجد فيه شيئا يشارك فان وجدت فانظر هل هو محمول
او موضوعه فاذا وجدت فقد وجدت الصغرى او الكبرى
ووجدت الكبرى الاوسط ثم انظر الى الاثنين باي شكل هي فتمم
الى الاوسط الطرف الثاني من المطلوب حتى يتم ذلك الشكل
ذلك الطرف فان كنت وجدت المقدمتين بالفعل فذلك
اسهل وداع ان كان هناك تركيبة مندرج من نتيجة الى
نتيجة فحلها حتى يبلغ القياسات الاولى وربما كان اللفظ
في النتيجة غير الذي في المقدمة مما تشتمل بالمعنى واحد المعنى
وربما كان في احدهما اسم وفي الاخر اسم او كان في الاخر قول
فيجب ان يراعي جميع ذلك ويراعى الفرق بين العدول والسلب

ولا نأخذ الموجبة المعدولة على انها سالبة في استقراء النتائج

كل نتيجة فانها يستتبع عكسها وعكس نقيضها وجزئيها وعكس
جزئيها ان كان لها عكس وجميع جزئيها وكل قياس فانه
يستتبع الحكم بالاكبر على جميع موضوعات الاصغر استتباعا
لها كانت هو بالظن بعينه وهذا انما كان في الشكل الاول

وقد ينتج المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة فمن الحق انه ان
كان القياس صحيح التاليف صادق المقدمات وجب ان
يكون النتيجة صادقة ولكن ليس اذا استثني نقيض المقدم
فقيل لكنه كاذب المقدمات او فاسد التاليف انتج نقيض التالي
وهو انه يجب ان لا ينتج نتيجة صادقة ومثال ذلك هذا انك
اذا قلت كل انسان حجر وكل حجر حيوان انتج ان كل انسان حيوان
وهذا صادق ولكن الكذب اما ان يكون في مقدمة
جزئية واما ان يكون في مقدمة كلية واذا كان في مقدمة
كلية فاما ان يكون الكذب في الكل حتى ان يكون ضد

المقدمة

المقدمة صادقة واما ان يكون في الجزء حتى لا يكون ضد
المقدمة صادقة بل نقيضها مثال الاول كل انسان حجر
مثال الثاني كل انسان كاتب فان كان الكاذب في الشكل
الاول مقدمة واحدة هي الكبرى وكانت كاذبة بالكلية
لم يكن ان ينتج صادقة وذلك لان نتيجتها ان كانت صادقة فهي
وضع ضد الكبرى انتج القياس مقابل تلك النتيجة صادقة وهذا
محال واما ان كانت كاذبة بالجزئية فلا يمنع ذلك انتاج الصدق
واما اذا كانت الصغرى كاذبة او كلاهما كاذبتين في الشكل
الاول فقد ينتج الصدق على الكذب كيف كان ويجب ان يخرج
ذلك انت بنفسك في بيان التعدد واما بيان التعدد فهو
ان يأخذ النتيجة وعكس احد المقدمتين فينتج المقدمة الثانية
وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود في المقدمات متساوية متعاكسة
ينعكس بلا تغير الكمية وذلك في الوجيز مثل قولنا كل انسان
متفكر وكل متفكر ضحاك فكل ضحاك انسان فيما

كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر
وايضا كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك
وايضا كل ضحاك انسان وكل انسان متفكر فكل ضحاك متفكر
ويتحصل فكل متفكر انسان ضحاك متفكر وكل متفكر انسان فكل
ضحاك انسان فعلى هذا القياس واما ان كانت المقدمة
السالبة لعكس فيها يجب بيان الذي تعدد ان كان المسلوب
خاص السلب عن الموضوع ولا يسلب عن غيره كما يكون
في الايجاب الموجب خاص الايجاب على الموضوع ولا يوجب على
غيره كقولك لا شيء من الجواهر بعرض فيقول ما ليس
بعرض فهو جوهر واذا امكن في السلب هذا العكس مكن
التعدد مثل قولك كل انسان جوهر ولا شيء من الجواهر بعرض
فلا شيء من الناس بعرض ثم تقلب هذه السالبة الى
موجبة معدولة فتقول كل انسان ليس بعرض وما ليس
بعرض فهو جوهر فكل انسان جوهر ثم اليك ان تعرف التعدد

لكل مه

لكل مقدمة في كل شكل كيف يكون النتيجة في اكتساب
المقدمات واما اكتساب المقدمات فبان تضع جزئي الشيء
المطلوب عليه القياس وتاخذ خاص كل واحد منهما وحده
وما يلحق كل واحد منهما من الاجناس واجناسها وفصولها
والفصول الخاصة بها والعوارض اللازمة وغير اللازمة
وتتوقى في ذلك وتستكثر ما امكنك وتطلب ايضا ما يحمل عليه كل
واحد وتطلب ما لا يحمل على كل واحد منهما او يمتنع كل
حمله على حدة ثم اذا اردت ان تحكم بالايجاب الكلي نظرت هل في حملة ما يحمل
على الموضوع شيء هو في حملة ما يوضع للمحمول وفي السلب الكلي
تنظر هل تجد في لواحق احد الطرفين ما لا يلحق الآخر وفي
الايجاب الجزئي تنظر هل في ملحوقات احد الطرفين ما هو ملحوق
للآخر او من لواحقه لا الكل ما يلحق الآخر وفي السلب الجزئي تنظر
هل في ملحوقات احد الطرفين ما لا يلحق الآخر في
تحليل القياس هو ان يميز المقدمة وينظر في القول المنتج له هل

يلحقه اولا

يجد فيه شيئا مما ذكرنا وان وجدت فانظر هل هو موضوعهما
او محمولهما فان وجدت فقد وجدت الصغرى او الكبرى
و وجدت الاوسط ثم انظر الى المطلوب باى شكل يبين فضم
الى الاوسط الطرف الثانى من المطلوب على هيئة ذلك الشكل و
الطرفين ان كنت وجدت المقدمتين بالفعل فذلك سهل
وراع ان كان هناك ترتيب فيه فيندرج من نتيجة الى نتيجة
قبلها حتى يبلغ القياس الاول وايضا ان كان اللفظ في
النتيجة غير الذى فى المقدمة فاشتغل بالمعنى واقصد
وايضا ان كان احدهما اسما مفردا والاخر اسما اخر او كان
فى الاخر قول فيجب ان تراعى جميع ذلك وتراعى الفرق بين
المعدول والسالب ولا تاخذ الموجبة المعدولة على
انها سالبة في عكس القياس واما عكس القياس فهو ان
تاخذ مقابل النتيجة بالضد او النقيض مع احدى
المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى اما لا في

لمنع القياس

كتابخانه
مجلس شوراى ملى
مؤسسه ۱۳۰۲

لمنع القياس بتغيير اسم بعض حدوده والنتيجة لئلا يتفطن
مثلا ان كان القياس كل ج ب وكل ب ا فانتج ان كل
ج ا فانك لا شيء من ج ا او كل ج ب فليس بعض ب ا فلا
كل ب ا لا شيء فقد ابطلنا الكبرى او قلت لا شيء من ج ا
وكل ب ا فلا شيء من ج ب فقد ابطلت الصغرى فيجب ان
يمتحن هذا في كل شكل وكل ضرب باعتبار الضد و
النقيض في قياس الخلف قياس الخلف هو الذي يتبين فيه
المطلوب من جهة تكذيب نقيضه فيكون بالحقيقة مركبا من
قياس اقتراني ومن قياس استثنائي ومثاله ان لم يكن كل ا ب
حقا فنقيضه وهو ليس كل ا ب حق وكل ج ب فهذا
الاقتران من شرطي وحملي من جملة ما سلف فكونه ينتج
ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم نجعل النتيجة مقدمة شرطية
ونستثني ولكن كل ا ج وهو نقيض التالي فينتج نقيض المقدم
وهو ان كل ا ب هذا هو صورة قياس الخلف وصورته

استقامته بالشرطيات وان كان اكثر الناس يصرح في
تحليله قياس الخلف انه عكس القياس لانه يتخذ
فيه نقيض مطلوب يقرن به مقدمة فينتج ابطال امر مسلم
فلو ان انسانا اخذ نقيض نتيجة قياس الخلف مع المقدمة
المسلمة لانتج المطلوب بالاستقامة كما لو قال كل اج وكل
ج ب لانتج كل اب وكل قياس خلف اذا عكس صار مستقيما
ويفترق قياس الخلف بعكس القياس فان عكس القياس
انما هو بعد قياس معمول واما قياس الخلف فهو مبتدا
وان كان بالقوة عكسا القياس الاستقامة وانظر الان
ان كل مطلوب ما نقيضه وكيف يمكن ان يقرن به مقدمة
لينتج محالا وفي اي شكل يمكن ذلك في القياس الذي
من مقدمات متقابلة والقياس الذي من مقدمات
متقابلة هو قياس مؤلف من مقدمتين مشتركتين
في الحدود ومختلفتين بالكيف ولكن انما ينتج بان

يبدل الاسم

يبدل الاسم في بعض الحدود حتى لا يفطن فلا يوبه له
مثلا ان الانسان ضاحك والانسان ليس بضاحك
ولكن يقولون بعد ان الانسان ضاحك ان البشر
ليس بضاحك ونتيجة هذا القياس ان هذا الشيء
ليس نفسه مثلا ان الانسان ليس ببشر وانما يستعمله
المغالطون على سبيل التبكيت وربما استعمل على
سبيل الجدل اذا كان الخصم يناقض في ما اخذ بان
يتسلم منه مقدمة ثم يتسلم منه مقدمات اخر
ينتج نقيض تلك المسلمة فيوخذ النتيجة ونقيضها الاولى
المسلم ويعمل قياس من متقابلتين ينتج ان الشيء ليس هو
في المصادرة على المطلوب الاول المصادرة على المطلوب
الاول هو ان يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد بيانه
انتاجه كمن يقول ان كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل
انسان ضحاك والكبرى هاهنا والنتيجة شيء واحد لكن

ابدلنا الاسم احتيالا للتوهم المخالف فانى مقدمة من جملة
هى النتيجة بتبديل اسم فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها
معنى واحدا معنا اسمين مترادفين كما قلنا ان الانسان
لبشر هو كقولك ان الانسان انسان هذا اذا كانت
المصادرة على المطلوب الاول بقياس واحد ظاهرة الا انه
فاما تبيغ ذلك فى قياسات مركبة متتالية بان يكون
المطلوب يتبين بمقدمة الاخرى تلك المقدمة انما تبينت
بينا من بعض المطالب مبنيات نفسه وكلما كان ابعد كان من
القبول اقرب ثم تأمل كيف يمكن فى كل شكل في
ان الشىء كيف يعلم ويجهل معا وكيف يعلم الشىء ويظن
به مقابل ما يعلم الانسان الواحد وقد يعلم الشىء بعلم
لا يخصه ويعمه ويجهله فيما يخصه فلا يعلم الشىء
او يعتقد فى خاصته رايا او ظنا باطلا وهو لا يعلم
مثل ان يكون الانسان يعلم ان كل اثنين فهو عدد زوج

ولا يعلم

ولا يعلم ان الاثنين اللذين فى يدى فرد هو زوج و
ليس بزوج وربما ظنه فردا لانه لا يعلم اثنين او عنده
ما يعلم اثنين ليس يخطر بباله ان كل اثنين فهو زوج
وهذا الجهل لا ينافى علمه لانه انما علم ان كل شىء
يكون اثنين فهو زوج ولم يعلم كل اثنين زوج و
مهما علم ان هذا الشىء اثنان علم انه زوج فعلمه
الاول الكلى لم يكن هذا علما كليا لا ينافيه يجهل
الجزئى وقد يمكن ان يعلم الشىء بالقوة ويجهله بالفعل
بان يكون ليس انما يعلم المقدمة الكبرى الكلية بل
الصغرى ايضا ولا يعلم النتيجة وذلك لان العلم بهما
ليس علما بالنتيجة ولكنه علم بالنتيجة وليس علمه
كيف اتفق بل اذا اقترنا بالفعل عند الذهن واما اذا كانا
معلومين على الافتراق ولم يقترنا بعد اذا لم يخطرا بالبال
معا ووجها نحو النتيجة فليس علما بالفعل لا

يلزم معلولهما وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون
انسان يعلم ان كل بغلة عاقر علما على حدة ويعلم
ايضا ان هذا الحيوان بغلة ويراه منتفخ البطن فيظن
انه حامل ولو اقترن عنده العلمان معا لما كان يظن
هذا الظن وقد يمكن ان يناقض الفكر والوهم فان
الوهم يتبع الحس فكل شيء خالف المحسوس فان الوهم اما
ان يمنع وجوده واما ان يجعل وجوده محسوسا ولهذا
ما كنا نعقل ان الكل متناه لا الى ملاء ولا الى خلاء
لكنا لا نتصور في انفسنا ابدا الا ملاء بعد ملاء
لا الى نهاية ونعقل ان للكل مبدا غير جسماني وليس
بمكان ولا هو في حيز لكن الوهم يوجب وجوده على
احد من هذه الاحوال لا يمكن التخلص منها في
الاستقراء الاستقراء هو حكم على كلي لوجود ذلك الحكم
في جزئيات ذلك الكلي اما كلها وهو الاستقراء التام

لها ر

واما اكثرها وهو المشهور وهو كانه حكم بالاكبر على
الاوسط لوجود الاكبر في الاصغر ومثاله ان كل حيوان
طويل العمر فهو قليل المرارة لان كل حيوان طويل العمر
فهو مثل انسان او فرس او ثور وهما الانسان والفرس و
الثور قليل المرارة ومن عادتهم ان لا يذكروا على هذا التعليم
بل يقتصرون على ما هو كالصغرى او ما هو كالكبرى
في التمثيل واما التمثيل فهو الحكم على شيء معين
لوجود ذلك الحكم على المعين فيه في شيء اخر معين
او اشياء معتبرة على ان ذلك الحكم كلي على المعنى المتشابه
فيه فيكون المحكوم عليه هو المطلوب والمنقول منه الحكم
هو المثال لان العالم محدث لانه جسم مؤلف فيشابه البناء
والبناء محدث فالعالم محدث فههنا عالم وبناء وجسمية و
وحدث في الضمير الضمير قياس طويت منه مقدمة
الكبرى اما للظهور واما للاستغناء عنها كما هو جرت

العادة في التعاليم كقولك خطا اب ج خرجا من
المركز الى المحيط فينتج انهما متساويان ويحذف
الكبرى واما لاخفاء الكذب الكبرى اذا صرح بها
كلية كقولك هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن
خائن مسلم للثغر ولو قيل كل مخاطب للعدو فهو خائن
للثغر بانا نقض به قوله ولم يسلم في الراي الذائع
محمودة كلية في ان كذا كائن او غير كائن موجود او غير
موجود صواب فعله او غير صواب او يوجد دائما في الخطابة
مهملة واذا عمل منها قياس ففي الاغلب يصرح بتلك المقدمة
على انها كبرى ويطوى الصغرى كقولك الحساد يعادون
والاصدقاء يبغضون في الدليل والدليل في هذا
الموضع ما يلزم ضمائر حذف الاوسط شيء واحد اذا وجد
الاصغر بغير وجود شيء اخر للاصغر بانما كيف كان
ذلك الشيء ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح فيه بمقدمة

ومثاله

ومثاله قولك هذه المراة ذات لبن فهي اذن قد ولدت
وقد يسمى هذا القياس نفسه دليلا وقد يسمى
الحد الاوسط في العلامة واما العلامة فانها
ما يلزم ضمائرها حد الاوسط اما اعم من الطرفين معا حتى
لو صرح بمقدمته كان المنتج منه من موجبتين في الشكل
الثاني كقولك هذه المراة مصفارة فهي اذن حبلى
اما اخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من
الشكل الثالث ان الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا
في القياس الفراسي واما القياس الفراسي فانه شبيه
بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الاوسط فيه
هيئة بدنية توجد للانسان المتفرس فيه ولحيوان اخر
غير ناطق ويكون من شان تلك الهيئة ان يتبع مزاجا
يتبعه خلق فانه اذا سلم ان الهيئات البدنية تتبع الامزجة
والمواد ويتبع تلك الامزجة اخلاق ما وتكون حدوده

اربعة كحمله والتمثيل مثل زيد والاسد عظم الاعضاء
الموجودة لها وهو معطى مسلم والشجاعة الموجودة
للاسد مسلمة ولزيد بالحجة البالغة بعد ان يتبع سائر
الحيوان المشاركة للاسد في الاخلاق فكل ما يشارك
في الشجاعة يشاركه في هذه الهيئة وخالفه كثير في
خلق اخر كالكرم المنسوب اليه الذي خالفه غيره
وليشاركه في عظم الصدر والشجاعة ما لا يشاركه في
الشجاعة لا يشاركه في هذا وان يشاركه في خلق اخر
كالكرم مثلا لان فلانا عريض الصدر وكل عريض
الصدر شجاع لان الاسد عريض الصدر وشجاع

في التصور والتصديق كل علم فانه اما تصور لمعنى
واما تصديق وربما كان تصور بلا تصديق مثل
من يتصور معنى الانسان وليس له مبدأ ولا في شيء من المعروفات
تصديق ولا تكذيب فكل تصور وتصديق فاما يكتسب

بحث

39

بحث ما واما واقع ابتداء والذي يكتسب به التصديق
هو القياس وما يشبهه من الامور التي ذكرناها والذي
يكتسب به التصور هو الحد وما يشبهه من الامور التي
سنذكرها وللقياس اجزاء مصدق بها ومتصور للحد
اجزاء متصورة وليس يذهب ذلك الى غير النهاية حتى يكون
تلك الاجزاء انما يحصل العلم بها بالاكتساب من اجزاء
اخرى بل هذا شانها الى غير النهاية ولكن لا محالة ينتهي الى
مصدقات بها ومتصورات بلا واسطة ولنعد المصدق
بها بلا واسطة في المحسوسات والمحسوسات امور وقع
التصديق بها الحس كقولك الثلج ابيض وقولك ان الشمس
نيرة في المجربات المجربات هي امور وقع التصديق بها الحس
بشركة من القياس وذلك لانه اذا تكرر في احساسنا وجود شيء
مثل الاسهال للسقمونيا والحركات المرصودة للسماويات
وتكرر ذلك منا في الذكر حدث لنا منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر

وهو انه لو كان هذا الامر الاسهال مثلا عن السقمونيا
اتفاقيا عرضيا لا عن مقتضى طبعه لكان لا يكون في الاكثر
من غير اختلاف حتى انه اذا لم يوجد ذلك استندرت النفس
الواقعة وطلبت سببا لما عرض من انه لم يوجد فاذا اجتمع
هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا القياس اذعنت
النفس بسبب ذلك التصديق بان السقمونيا من شانها
اذا شربت ان يسهل صاحبها في المتواترات وهي
الامور المصدق بها من قبل تواتر الاخبار التي لا يصح في
مثلها المواطاة لا على الصدق ولا على الكذب يلزم من
الاعراض كجزمنا وتصديقنا بوجود الامصار والبلدان
الموجودة وان لم نشاهدها في المقبولات هي اراء
اوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول اما
لامر سماوي يختص به او لراي وفكر قوي تميز به مثلا اعتقادنا
امورا قبلناها عن ائمة الشرايع في الوهميات وهي

هي اراء

هي اراء اوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة للحس متحرجة
الى الحكم المحسوسات لان قوة الوهم لا يتصور منها خلاف
ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدهماء ما لم يصرفوا
عنه قسرا ان الكل ينتهي الى خلاء او يكون الى الملا
غير متناه ومثل تصديقنا لاوهام الفطرية كلها ان
كل موجود فيجب ان يكون متحيزا او في حيز فهذان المثالان
من الوهميات الكاذبة وقد يكون منها صادقة يتبعها
العقل مثل انه كما لا يمكن ان يتوهم جسمان في مكان
واحد وجسم في وقت واحد في مكانين فلا يوجد
فلا يعقل وهذه الوهميات قوية جدا عند الذهن
والباطل منها انما يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول
عن الوهم ولذلك لا يتميز في بادي الراي عن الاوليات
العقلية ومشابهاتها لانا اذا رجعنا الى شهادة
الفطرة كانت الفطرة تشهد بها شهادتها بالعقليات

ومعنى الفطرة ان يتوهم الانسان نفسه انه حصل في
الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع
رايا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر امة ولم يعرف
سياسة لكنه شاهد المحسوسات واخذ منها الخيالات
ثم يعرض منها على ذهنه شيئا ويتشكك فيه فان امكنه
الشك فالفطرة لا تشهد به وان لم يمكنه الشك فهو
ما توجبه وليس كلما توجبه فطرة الانسان بصادق بل
كثير منها كاذب انما الصادق فطرة القوة التي تسمى
عقلا واما فطرة الوهم بالجملة فربما كان كاذبا و
انما يكون هذا الكذب في الامور التي ليست بمحسوسة
الذات بل هي مبادي للمحسوسات كالهيولى والصورة
بل العقل والبارى تعالى او هي اعم من المحسوسات كالوحدة
والكثرة والتناهي والعلة والمعلول ومما اشبه ذلك
فان العقل لما كان يبتدى من مقدمات يساعد

عليها

عليها الوهم فلا ينافيه في شي منها ولا ينازع ثم
اذا انتهى الى نتائج مضادة لمقتضى فطرة الوهم اخذ
الوهم ح في الامتناع عن تسليم الحق اللازم فعلم ان
هذه الفطرة فاسدة فان السبب فيها ان هذه جبلة
في قوة لا تتصور شيئا الا على نحو المحسوس وهذا مثل
مساعدة الوهم العقل في جميع المقدمات التي انتجت
ان من الموجودات ما ليس له وضع ولا هو في مكان ثم امتناعه
من التصديق بوجود هذا الشي ففطرة الوهم في احكام المحسوسات
وفي الخواص التي من جهة ما هي محسوسة مصدقة
يتبعها العقل بل آلة للعقل في المحسوسات واما
فطرتها في الامور التي ليست بمحسوسات لتصرفها الى
وجود المحسوس فهي فطرة كاذبة في الذائعات واما
الذائعات فهي مقدمات وآراء مشهورة محمودة
اوجب التصديق بها اما شهادة الكل مثل ان العدل

جميل وأما شهادة الأكثر وأما شهادة العلماء
أو شهادة أكثرهم أو الأفاضل منهم فيما لا يخالف فيه
الجمهور وليس الذائعات من جهة ما هي هي مما يقع التصديق
بها في الفطرة فإن ما كان من الذائعات ليس بأولي عقلي
ولا وهمي فإنها غير فطرية ولكنها متقررة عند الأنفس
لأن العادة تستمر عليها منذ الصبى وفي المواضعات
الاتفاقية وربما دعا إليها محبة التسالم أو الاصطلاح
المضطر إليهما الإنسان أو شيء من الأخلاق الإنسانية
مثل الحياء والاستئناس أو سنن قديمة بقيت أو
لم تنسخ أو الاستقراء الكثير أو كون القول في نفسه
ذا شرط دقيق بأن يكون حقا صرفا أو بالحكم
فلا يفطن لذلك الشرط ويؤخذ على الإطلاق وأما إذا
أردت أن تعرف الفرق بين الذائع والفطري فاعرض قولك
العدل جميل والكذب قبيح على الفطرة التي عرفنا حالها

قبل هذا

قبل هذا الفصل وتكلف الشك فيهما تجد متأتيا
فيهما وغير متأت في أن الكل أعظم من الجزء وهو حق أولي
وفي أن الكل ينتهي إلى حد وشيء خارج خلاء أو ملاء
فهو باطل وهمي ومع الأوليات والوهميات أيضا ربما
عرض من الأسباب ما ينف الوهميات فأخرجها عن الذائعات

في الذائعات وأما الذائعات المحمودة في بادي الرأي الغير
المتعقب فهي آراء إذا عرضت على الأذهان العامية أو
المنفقة أو المتقنة الغافلة عرضا بغتة أذعنت له وإذا تعقبت
لم يكن محمودة كقول القائل يجب أن تنصر أخاك ظالما أو
مظلوما وليس الشيء الواحد ذائعا في بادي الرأي بالقياس
إلى كل سامع بل إلى بعض دون بعض في المظنونات وأما المظنونات
فهي آراء يقع التصديق بها لا على الثبات بل يخطر إمكان نقيضها
بالبال إذا عرض نقيضه على الذهن لم يقبله الذهن ولم
يمكن فليس مظنونا صرفا بل هو معتقد فإن قيل له مظنون

مباشرة ان لا اسم فكانه انما يقال ذلك لمعتقد
بمرجوح او غير واجب القبول او غير دائم الحقيقة وكان لا
يخطر نقيضه بالبال لكنه اذا تكلف اخطاره بالبال
لم يجوح ان يحمله او يقبل دعاوي شيئا او مشكوكا فيه
بحسب المشهور فهو الذايع في البادي وبذلك ينفصل من
المظنون في المحتملات واما المخيلات فهي مقدمات
ليست يقال ليصدق بها بل لتخيل شيئا على انه شيء اخر وعلى سبيل
المحاكاة ويتبعه في الاكثر تنفير النفس عن شيء او ترغيبها فيها
وبالجملة قبض او بسط مثل تشبيهنا العسل بالمرة المقيئة
فيتنفر عنه الطبع وكتشبيهنا التهور بالشجاعة والجبن
بالاحتياط فيرغب في الاوليات الاوليات قضايا ومقدمات
تحدث في الانسان من جهة قوته العقلية من غير
سبب يوجب التصديق بها الا ذواتها او المعنى الجابل
لها فقط وهو القوة المفكرة الجامعة بين البسائط

على سبيل

على سبيل الايجاب والسلب اذا اخذت البسائط من المعاني
اما بمعونة الحس والخيال او بوجه اخر في الانسان تصور
الفهم المفكرة الجامعة توجب ان تصدق بها الذهن
ابتداء بلا علة اخرى من غير ان يشعر ان هذا مما استفيد
في الحال بل يظن الانسان انه دائما كان عالما به من غير
ان يكون العلة الوهمية ليندعي اليها على ما تقتاد ومثال
ذلك ان الكل اعظم من الجزء فهذا غير مستفاد من حس و
لا استقراء ولا شيء اخر نعم قد يمكن ان يفيد الحس تصور
الكل والاعظم والجزء واما التصديق فهذا من الفطرة
فهو جبلي وما كان من اوليات صادقة على ما تحتها
فهي في هذه الجملة في البرهان [illegible]
من يقينيات لانتاج يقيني واليقينيات [illegible]
وما جمع معها ما اما الجزئيات واما المحسوسات وقد
مهنا ها واما الذائعات والمقبولات والمظنونات فخا

من هذه الجملة في البرهان المطلق البرهان المطلق
هو برهان اللم وبرهان الان اما برهان اللم وهو
الذي ليس انما يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند
الذهن والتصديق بها فقط حتى يكون فائدته ان يعتقد
ان القول الموجب للتصديق به بل يعطيك ايضا مع ذلك
علة اجتماع طرفي النتيجة في الوجود ويعلم ان الامر لم هو
في نفسه كذلك فيكون الحد الاوسط علة للتصديق
بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة لانه علة للحد الاكبر اما
له على الاطلاق كقولك هذه الخشبة مسها الحار
شيء مؤذي الحار وكل شيء اماله شيء مؤذي الحار فهو
محترق فهذه الخشبة محترقة واما لا على الاطلاق بل
علة لوجوده للاصغر مثل ان يكون الحد الاوسط
نوعا ما او لحقيقة او فصلا او خاصة فيحمل ذلك علة
او لا ويحمل الشيء على ما وضع تحته مثل قولنا كل انسان ذي

الثانيين

الثانيين فهو مثلث وكل مثلث فان زواياه مساوية
لقائمتين في برهان الان واما برهان الان
وهو الذي انما يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة
عند الذهن والتصديق فيعتقد ان القول الموجب
التصديق به ولا يعطيك ان الامر في نفسه لم هو كذلك
لان الحد الاوسط ليس هو علة للاكبر في نفسه ووجوده
لكنه علة لوجود الاكبر في الاصغر وربما كان معلولا
معلولا له كقولنا هذه الخشبة محترقة فاذن قد مسها
شيء حار والاحتراق معلول لامالة الشيء الحار لكنه
علة للتصديق بوجود الحد الاكبر في الاصغر وكلما
كان هكذا فليسم دليلا في المطالب مطلب
هل بهذا المطلب يعرف به الايجاب والسلب وبالجملة
التصديق وهو اما مطلب هل مطلق كقولنا هل الله
موجود وهل الخلاء موجود وانما يعرف بهذا المطلب

حال الشيء في الوجود المطلق او العدم المطلق وثانيا
مطلب هل مقيدا كقولنا هل الله خالق الشيء وهل
الجسم محدث وانما يتعرف بهذا المطلب هل الشيء موجود
حال ما او ليس ومطلب ما يتعرف به التصور وهو اما
بحسب الاسم كقول القائل ما الخلاء ومعناه ما المراد باسم
الخلاء وهذا يتقدم كل مطلب واما بحسب الذات كقولك
ما الانسان متحقق وجوده وهذا يتعرف به حقيقة الذهن و
[illegible] ومطلب لم ومطلب لم لتعرف العلة لجواب
هل يقول ما [illegible] فقطعها انما علة نفس الوجود
في مطلب الاي واما مطلب الاي فهو بالقوة داخل في
الهل المركب المقيد واما يطلب به التميز اما بالصفات الذاتية
واما بالخواص في الاشياء التي عليها كلام البراهين لامور
التي يهم بها امر البراهين ثلثة موضوعات ومسائل ومقدمات
هي كالمبادي والموضوعات يبرهن بها والمسائل يبرهن عليها والمقدمات

يبرهن

٥٥

يبرهن بها فلنتكلم اولا في المقدمات في مقدمات البرهان
ومقدمات البرهان تكون صادقة يقينية واتية بينة
الى مقدمات اولية مقولة على الكل كلية وقد يكون ضرورية
الا على الامور المتغيرة التي هي في الاكثر على حكم ما
فيكون اكثرية وتكون علل الوجود النتيجة فنحكم [illegible]
في الحمل الذاتي الحمل الذاتي بها لحظ وجهين فانه
اما ان يكون المحمول ماخوذا في حد الموضوع مثل
الحيوان في حد الانسان واما ان [illegible]
في حد الموضوع مثل الفطوسة التي توخذ
الانف والمثلث الذي يوخذ في حد المثلث واما كان
فلا فاتها لا تزخامن لشيء من موضوع الصناعة التي
التي في جملتها فهو يتبع الشيء او موضوع صناعة هو هو
ولا يكون عليه وخلاء عنها في المقدمة الاولية ا

الأولية يقال لها اولية من وجهين احدهما من جهة ان
التصديق بها حاصل في اول العقل مثل ان الكل اعظم
من الجزء والثاني من جهة ان الايجاب فيها او السلب
لا يقال على ما هو اعم من الموضوع حتى لا كليا اما الاول
فمثل قولك ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فان
هذا لا يحمل على ما هو اعم من المثلث حملا كليا كالشكل
واما ما هو اخص من المثلث مثل مثلث متساوي الساقين فقد
يبطل ويبقى ما هو اعم منه كالمثلث ولا يبطل كون الزوايا
مثل قائمتين واذا بطل المثلث لم يبق لما هو اعم من المثلث
كالشكل هذا المعنى فاذا بقي المثلث محمولا على شيء
وجد فيه هذا المعنى سواء بقي له ما هو اخص منه او لم يبق
واذا ارتفع المثلث المحمول على شيء ارتفع هذا المعنى عن
ذلك الشيء وان بقي له ما هو اعم من المثلث كالشكل مثلا

لكن

انه لا يحمل على كلية ما هو اعم من المثلث والاولى فقد
يكون اعم كالجنس وقد يكون مساويا او لا يكون اخص
في المقول على الكل ههنا غير الذي كان في كتاب القياس
فان معنى المقول على الكل ههنا هو ان يقال على كل واحد
في كل زمان ما دام موصوفا بما وضع معه لان كليات
البرهان ضرورية لا تتغير والكلية ههنا انه يشترط فيه
فانه يحتاج ان يكون معنى لا على كل واحد واحد في كل زمان
ومع ذلك يكون حتى لا اولية ولا تخصيص الموضوع في الوجود
يمنع كلية الحكم اذ كان الموضوع في نفسه بحيث قد يمكن ان
يحمل الكثيرين وان كان عائق عن ذلك والعائق غير
معناه كالشمس لكن يزيد في الضرورية والضرورية ههنا
غير الضرورية التي كانت في كتاب القياس فانه يعني ههنا بالضرورية
ما كان المحمول دائما لما وضع موضوعا وان كان لا ما دام موجودا

بل يأخذ امورا موضوعة او وضعية مثل قولنا كل امرين يجتمعان بالعرض
فهو لهما مفترق للمعنى لا ما دام ذاته موجودة بل ما دام اثنين في
المناسب لمناسبه وان لا يكون المقدمات منه من علم
غريب لكن يستعمل مثلا مقدمات الهندسية في الطب بل
يكون من ذلك العلم بعينه او من علم يناسبه لان المحمول لا يجب ان يكون في ذاتيه
ما للذاتي ان يكون من ذلك العلم بعينه او من علم يشاركه في
موضوعه على ما سنوضح ولان المقدمات البرهانية على ما لا يتجه
ما العلة مناسبة للمعلول بوجه ما فلهذا اذا كان الطبيب ان
الجرح المستدير لا يندمل لا ابطأ من المزاوي لان الدائرة
اوسع من المزاوية الاشكال لم يكن برهن من الطب في
الموضوعات واما الموضوعات فهي الامور التي يوضع في العلم
ويطلب اعراضها الذاتية مثل المقدار للهندسة ومثل العدد
للحساب ومثل الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل

الموجود

٥٧

الموجود والواحد للعلم الالهي ولكل منها اعراض ذاتية تخصه
مثل المثلث والاصم من المقادير ومن الشكل لها ومثل الزوج
والفرد للعدد ومثل الاستحالة والنمو والذبول ومثل الحركة
للجسم الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام والنقصان والحدوث
والقدم وما اشبهها للموجود وقد يكون الموضوع واحدا
مثل الجسم الطبيعي وقد يكون امورا كثيرة تتحد في شيء مثل الخط
والسطح للهندسة في المسائل البرهانية واما المسائل فهي
القضايا الخاصة بعلم المشكوك فيها المطلوب بيانها
موضوعاتها اما موضوع العلم نفسه كقولنا كل مقدار اما مشارك
واما مباين واما موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل
مقدار وسط في النسبة فهو يضلع ما يحيط به الطرفان واما نوع
من موضوعه مثل ان كل خط يمكن ان ينقسم بنصفين واما نوع
من موضوعه مع عرض كقولنا كل خط قائم على كل خط فان الزاويتين

كذا اما ما عرض ذلك له مثل قولنا كل شكل فان زواياه كذا
في محمولات البرهان واما المحمول فلا يجوز ان يكون
للموضوع ذاتيا بمعنى الداخل في حد الموضوع لان وجود هذا
للموضوع يتبين بغير البرهان الا في حالتين احدهما ان يكون
الموضوع مجهولا بعد وانما يعرف بامور خارجة عنه او باسم
فقط والثاني ان يتحقق بعد طلبنا انه هل النفس جوهر ام لا
انما يكون ح فلما عرفنا ان النفس لا اسم وفعلا اما فلم نثبت بعد
ثانيهما ان الموضوع بالحقيقة عارض ذاتي للنفس وهو الفاعل لذلك
الفعل كالمحرك والمدرك مثل الابيض للثلج والمضحك العرضي
لو هو غير مقوم لماهيته فذلك العارض مقوم المحمولات الاشياء
والمحمول الثالث ان يكون البرهان اليقيني لا يزال التصديق مع العلة
اعني لان والكم سابل العلة وحدها مثل انه اذا كنا نعلم ان
الانسان جوهر ويكون الجوهر للعلة اولية ثم يريد ان نعلم العلة

فنقول كانه جسم

فنقول لانه جسم ولكن الذاتي بالمعنى الثاني هو المطلوب في المسائل
البرهانية واما في المقدمات فلا يجوز ان يبقى المقدمتان
في المحمل الذاتي بمعنى المعنى الاول حتى يكونا معا ذاتيتين
بل لو اعتبرنا معا لما كانتا لا كبرى تأتيا الاصغر بتلك النتيجة
وقد بينا ان هذا المعنى غريب الا بالحاشين المذكورين
ويجوز ان يكون المقدمتان جميعا ذاتيين بالمعنى الثاني
ويجوز ان يكون الصغرى ذاتية بالمعنى الاول والكبرى بالمعنى
الثاني وبالعكس في الاصول التي يعلم او لا يقبل البرهان
ثلثة حدود واوضاع ومسائل فالحدود بينة نفس
ما لا يكون بين المتصورين موضوعات الصناعة ومن عوارض
الصناعة مثل ان النقطة طرف لا جزء له والخط طول كذا او مثل
ان المثلث شكل يحيط به كذا ما يليث يسند تصديقا اليه
ولا بها الجواب لاستبانة الاوضاع فهي المقدمات التي

بينهما في انفسهما ولكن المتعلم يراد على تسليمها او بيانها اما في
علم اخر واما بعد حين في ذلك العلم بعينه مثل ما يعمل في
اوائل الهندسة ان لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم
ولنا ان نعمل دائرة على كل نقطة وببعد كل بعد ومثل ان الخطين
اذا وقع عليهما خط مستقيم وكانت الزاويتان اللتان من جهة
واحدة اقل من قائمتين فان الخطين يلتقيان في تلك الجهة
فما كان من الاوضاع يتسلمه المتعلم من غير ان يكون في نفسه
له عناد يسمى اصلا موضوعا على الاطلاق وما كان يتسلمه
مسامحة وفي نفسه له عناد يسمى مصادرة واما البينات
فمثل ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فمنها
خاصة بالعلم مثل قولنا ان كل مقدار اما مشارك واما مباين
ومنها عامة مثل ان كل شيء يصدق عليه اما الايجاب واما
السلب والعاميات تخصص بالعلوم فلا يقال في الهندسة

ان كل

ان كل شيء اما مساو او غير مساو بل كل مقدار يؤخذ بما يخص
في الحساب بل حسبما يكفي لهم كل مقدار اما منطق واما اصم

في تباين العلوم وتناسبها العلوم اما متباينة واما
متناسبة فالمتباينة هي التي موضوعاتها لا تشترك في الذات
ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعي والمتناسبة اما
متناسبة في المرتبة واما بعضها في بعض اما بعضها تحت
بعض واما المتناسبة في المرتبة فمثل العدد والهندسة
فان موضوعيهما يختلفان لان المقدار والعدد نوعا
الكم ومثل العلم الطبيعي وعلم النجوم فان موضوعيهما شيء
واحد وهو جرم العالم ولكن النظرين مختلفان فهذا
ينظر من جهة ما يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق وما اشبه ذلك
ويجرم الكل جرم الكل وذاك ينظر من جهة ما يتكمم وصور
عوارضه ولذلك قلنا كثيرا ما يشتركان في المسائل لكن

احدهما يعطي برهان اللم والاخر يعطي برهان الان او
احدهما يعطي برهان عن علة فاعلية والاخر عن علة صورية
واما المختلفة في المرتبة وبعضها فوق بعض فمثل المخروطات
والهندسة لان المخروطات ينظر في نوع من موضوع الهندسة
واما المختلفة في المرتبة وبعضها تحت بعض فلا يخلو اما ان
يكون العالي ليس موضوعه بالحقيقة جنسا لموضوع السافل
بل هو كالجنس لعمومه وان كان لا على نحو عموم الجنس ولو كان
على نحو عموم الجنس لم يمتنع ان يكون السافل نوعا منه كالمخروطات
من الهندسة وذلك مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة
الاولى التي موضوعها الموجود المطلق بما هو موجود ومطلق
واما ان يكون العالي جنسا لموضوع الاسفل ولكن لم
يوخذ الاسفل من جهة ما هو نوع للاعلى بل قرن به عرض ما
واخذ مع ذلك العرض موضوعا ونظر في اعراضه الذاتية من

جهة ما

جهة ما هو نوع للاعلى مطلقا بل قرن به عرض ما واخذ مع ذلك
العرض موضوعا ونظر في اعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك
وهذا كالنظر في الاكر المتحركة تحت علم الهندسة ومثل
النظر في المناظر لان موضوعات المناظر خطوط عرض لها ان
فرضت متصلة بحدقة فلذلك نفذت في مشف فانتهت
باطراف جسم وربما كان الموضوع من علم والعرض من علم
اخر لكن البحث عنه يكون من جهة ما له ذلك العرض الذي
هو له غريب ولموضوع اخر ذاتي مثل الموسيقى الذي موضوعه
النغم وهو من عوارض العلم الطبيعي وانما يبحث الموسيقي عن النغم
من جهة ما انها عارض غريب هو ذاتي لموضوع اخر اعني الكمية
العددية فيوجد لذلك تحت العلم الرياضي لا تحت العلم الطبيعي في
تداخل العلوم وتداخل العلوم هو ان يوخذ ما هو مسئلة
في علم مقدمة في علم اخر فالعلم الذي منه المسئلة يعطي للعلم

الذي يبره وهذا على وجوه ثلثة احدها ان يكون احد العلمين
تحت الاخر فيستعمل العلم السافل ما يبرهن من العالي مثل الموسيقي
من العدد والطب من الطبيعي والعلوم كلها من الفلسفة الاولى
واما ان يكون العلمان مشتركين في الموضوع كالطبيعي
والنجومي في جرم الكل فاحدهما ينظر في جوهر الموضوع كالطبيعي
والاخر في عوارضه كالنجومي فان الناظر في جوهر الموضوع يعطي
الاخر المبادي مثل استفادة المنجم من الطبيعي ان الحركة الفلكية
يجب ان يكون مستديرة واما ان يكون العلمان مشتركين
في الجنس واحدهما ينظر في نوع ابسط كالحساب والاخر في نوع
اكثر تركيبا كالهندسة فان الناظر في الابسط يعطي الاخر
مبادي كما يعطي العدد الهندسة مثل ما في عاشرة اقليدس
في نقل البرهان نقل البرهان قد يقال لاخذ المبادي
على نحو ما ذكرناه وقد يقال كالبرهان على الجزئي الذي في

النظر

الناظر برهان هندسي لوجوب الخطوط عن الاضافة الى البصر
لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لان الحد الاوسط
يكون من العلم الاخر والحد الاصغر من ذلك العلم في اشتراك
العلوم في المسائل اشتراك العلوم في المسائل قد يقع لان
على ما قلناه وتارة يقع بين علم عالي وعلم سافل ويكون لكل
واحد منهما ان يعطي برهان لم مثلا ان يكون بعض العلل في العلم
العالي مثل العلل المفارقة للاجسام الطبيعية وبعضها في
العلم السافل مثل العلل المقارنة لها كالهيولى والصورة
واذا اعطى البرهان في انه ليس على الفاسدات برهان البرهان
يعطي اليقين الدائم وليس في شيء من الفاسدات عقد دائم
لان المقدمات الضرورية في القياسات على الفاسد لا تكون
دائمة الصدق فلا يكون عليها برهان ضروري انه لا وسط لها
ولا حد فانا سنوضح ان البرهان والحد متشاركان

في الاجزا فاما لا برهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد تاما
يخبر بالعوارض الغير المقومة فاما المقومات فمشتركة لها
في الاشياء التي عليها يبحث البرهان اولها الموضوعات
فيجب ان يعطى حدودها وماهيتها ان كانت خفية الحدود
كالنقطة والوحدة ويسلم وجودها تسليم مقدمة هي مبدا
او موضوع او مصادرة واما المطلوبات فهي العوارض الذاتية
فان كانت خفية الحد واعط حدودها مثل الاتم
المنطق وما اشبه ذلك واما وجودها للموضوعات فمتحقق
لا محالة في البيان البرهاني واما المبادي فيجب ان يسلم
تسليما وضع تسليما او موضع وضعا من جهة العلل في
اختلاف برهان اللم والان في علم واحد هذا يمكن
على وجهين احدهما ان يكون احد القياسين قد اعطى
علة بعينه وقد يعطى بعدها اجسام لم يكون اعطاه اللم

لم يشكل

٦٢

لم يشكل بعد وقد يكون وهذا في المثال الموجب كمن يضع
العلة في ان فلانا محموم لانه اضعف مساما منه لا لانه عفن
خلطه ويكون في السلب كمن يضع العلة في جواب من يسئل لم
ان الحائط لم لا يتنفس انه ليس بحيوان لا انه ليس بذي رئة
وهو الجواب الصواب فان وجود الرئة علة سلبها اكثر للتنفس
وسلبها لسلب التنفس والوجه الثاني ان يكون احد القياسين
فيه علة دون الاخر وذلك مثل قياس من يقول ان الكواكب
التي هي الثابتة بعيدة جدا لانها تلمع وكل ما يلمع فهو
بعيد جدا ثم يقول ان الكواكب المتحيرة قريبة وكل قريب جدا
فانه لا يلمع فالمتحيرة لا تلمع فاذا هو قياسه في كيفية دخول
الممكنات في البرهان اما الممكنات الاكثرية فلها الاعمال
الاكثرية اذا جعلت حدودا وسطى او حدثت علما فنظنا يكتسب
غالبا اما العلم فبان النتيجة اكثرية وذلك يقيني واما الظن

فانها تكون لان الامر اذا صح ان فى علة اكثرية اتفق كونه ذلك
مثل نبات الشعر على اللحيين عند البلوغ لعلة استحصاف
البشرة ومثانة البخار وعلى الاكثريات فيهما اذ ثم ما هو جيد
فلذلك يمنع وجوده هاهنا عن وجود نقايضها وقد عرفت ذلك
في الكتب المفصلة واما الاتفاقيات فقد يمكن ان يبرهن
عليها انها اتفاقية وانها داخلة في جملة الامكان ولا
برهان عليها من جهة امكان انها يكون او لا يكون اذ ليس
والا لترجح ذلك الطرف وصار اكثريا في الحد الحد
لا يمكن اكتسابه بالبرهان لانه لا بد من حد اوسط
مساو للطرفين لان الحد والمحدود متساويان والحد
الاوسط لا يخلو اما ان يكون حدا اخر او يكون رسما
خاصة فان كان الحد الاخر فان السؤال في اكتسابه ثابت
فان اكتسب بحد ثالث فالامر ذاهب الى غير النهاية وان اكتسب

بالحد الاول

بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه غير البرهان فلم
لا يكتسب هذا الحد على انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان
تامان على ما سنوضح بعد وان كانت الواسطة غير حد
فكيف صار بها اليق بان يعرف وجود المحدود من الامر الذاتي
المقوم له وهو الحد حتى يكتسب به وايضا فهل يكون الحد
انما حمل في الكبرى على الاوسط على انه محمول فقط او حمل على انه
حد له فان حمل على الاوسط على انه محمول فقط انتج انه محمول
على الاصغر فقط ولم يعرف من ذلك انه حده ولم يكن ايضا
ذلك القياس حاجبا فانا قد تيقنا ان حمل الحد واجزائه على
المحدود مما لا يحتاج فيه الى برهان وان حمل على انه حد للاوسط
فهو كاذب فانه ليس حد النوع بعينه هو حد خاصته مثل حد
الانسان هو بعينه حد الضحاك الا ان يقول قائل انه حمل
على الاوسط بانه حد لموضوعه اي ان ما هو موضوع للاوسط

فهذا حد فان هذا القسم كاذب فان الباكي والمجل وسائر
الخواص والفصول المساوية يحمل عليها الخاصة وليس حدا للنوع
حدا لها فان قيل انه يحمل على الاوسط على انه حد ما هو حد
للاوسط وصفا حقيقيا وضع النوع للخاصة فيكون قد
اخذ الغلط في بيان نفسه فانه لو كان هذا مسلما لما احتيج
الى البرهان ف والحد لا يكتسب بالقسمة فان القسمة
تضع اقساما ولا يحمل من الاقسام شيئا بعينه الا ان
يوضع بعينه وضعا من غير ان يكون للقسمة فيه مدخل فانا
استثنا شيئا فيتم ليبقى القسم الداخل في الحد فهو بانه
الشيء مما هو مسلم او اخفى منه فانك اذا قلت لكن الانسان
غير ناطق فهو اذن ناطق لم يكن اخذت في الاستثناء شيئا
اعرف من النتيجة وايضا فان الحد لا يكتسب من حد الضد
فليس لكل محدود ضد ولا انه حد اخذ الضدين اولى

بذلك

بذلك من حد الضد الآخر واما ما فان الاستقراء لا يفيد حدا
كليا لكنه يفيد الحد ولانك استقريت ان الحد لكل
شيء حتى يحصل حد النوع فقد كذبت وان قلت ان الحد محمول
على كل شخص من جزئياته فليس يجب بهذا ان يكون حدا
للنوع وان قلت ان الحد حد لنوع كل واحد من تلك الاشخاص
فقد صادرت على المطلوب الاول فلم يبق اذن للاستقراء وجه
في اكتساب الحد لكن الحد يقتنص بالتركيب وذلك بان يعمد
الى الاشخاص التي لا ينقسم وينظر من اي جنس هو من العشر
التي سنذكرها فنأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في
ذلك الجنس او في الشيء الذي يقوم لها كالجنس ويجمع اعلى
منها ما يصدق ان يحملها اولا لا لانها مثل الحس فانه اولا للحيوان
ثم للناطق وانه مثل الجسم الحي فانه اولا للحيوان ثم للناطق
ويجب ان لا يكون في المجموع شيء مكرر ونحن لا الشعر

كما نقول جسم ذو نفس حساس ثم نقول هو حيوان فيكون الحيوان
مكررا مرتين مرة بالتفصيل والحد ومرة بالاجمال والتمييز
فاذا جمعنا صنفي المحمول اولا وجدنا انهما شيئا مساويا للمحدود
من وجهين اثنين فهو الحد اما احد الوجهين فالمساواة
في الحمل اعني ان يكون كل ما يحمل عليه هذا الحمل والثاني المساواة
في المعنى وهو ان يكون دالا على كمال حقيقته ذاته لا يشذ منها
عنه شيء فان كثيرا ما تميز الذات فيكون قد اخل ببعض الاجناس
او ببعض الفصول فيكون مساويا في الحمل ولا يكون مساويا
في الحمل المعنى كقولك في حد الانسان انه جسم ناطق مائت
مثلا فان هذا ليس بحد حقيقي بل هو ناقص لان الجنس
القريب منه موضوع فيه او قولك في حد الحيوان انه جسم ذو
نفس حساس من غير ان يقول ومتحرك بالارادة فان هذا
مساو في الحمل وناقص في المعنى ولا يلتفت في الحمل الى ان يكون

وجزء

وجزء بل لا يتم الحد حدا بان يميز على الايجاز بل بان يوضع فيه
الجنس القريب باسمه او بحده ان لم يكن له اسم فيكون قد
اشتمل على الماهية المشتركة ثم يؤتى بعده بجميع الفصول
الذاتية وان كانت الفا وكانت بواحدها كفاية في التمييز
فانك اذا تركت بعض الفصول فقد تركت بعض الذات و
الحد عنوان للذات وبيان له فيجب ان يقوم الحد في النفس
صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها حتى يكون
ان نسبة الحد الى المحدود والحكماء لا يطلبون في الحد والتمييز ان
لحقها التمييز بل يطلبون تحقيق ذات الشيء وماهيته ولذلك
فلا حد بالحقيقة لما لا وجود له اذ ذاك قول الشارح الاسم
ولذلك ما حد الفيلسوف الحد بانه قول دال على الماهية
ولم يقل قول وجيز مميز كما من عادة المحدثين ان يقولوا ولهذا
ما لم نجد بدا من اخذه في تحديدنا الحد حدا فقط

كالطبيعيين في حدهم الغضب بانه غليان دم القلب او
العقوبة فقط كالجدليين في حدهم الغضب بانه شهوة الانتقام
لا لانهما لم يميزا بل لانهما لم يوفيا كمال الماهية بل لا بد
بان يحد من كليهما مجموعين وان لا يخل بذكر سبب ذاتي في
التحديد فعلى هذا يجب ان ينقض الحدود للانواع وثانيا
الاجناس فان يوجد الفصول التي تحقق الانواع ويجد في
فما يظن ان كان اسما مفردا مفصل باعتبار المحمولات ان كان
مؤلفا فهو المركب فـ والقسمة ايضا معتبرة في الحد اذا كانت
بالذاتيات وكانت القسمة للاعم قسمة من طريق ما هو فان
فان قسمة الحيوان الى ذي رجلين او كثير الارجل ليست قسمة
له من طريق ما هو حيوان بل من طريق ما هو ماش فلذلك يكون
ماشيا استعد لهذه القسمة لا لكونه حيوانا فان الطبيعة
الحيوانية لا يكفي لهذا الاستعداد لولا انه لم يحصل لها

طبيعة

طبيعة للشيء فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه
القسمة البتة واذا عرفت هذا فقد حفظت الترتيب ويجب ان
يراعى شرطا ثالثا وهو ان لا تقف في الوسط بل تقسم
حتى ينتهي الى الذاتيات التي اذا قسمتها ووقفت عرضيا
او اشخاصا فان القسمة في الجواهر انما انتهت الى الانسان
ووقفت ولم تنقسم بعد بالذات وبعد ذلك اما ان تقسيم
الشيء الى الاشخاص او الى الفصول العرضية كالكاتب
والامي والحرف والناصب وغير ذلك فـ الاجناس
العشرة فاما هذه الاجناس العشرة فمنها الجوهر وهو كل
موجود ذاته ليس في موضوع اي في محل قريب قد قام بنفسه دونه
بالفعل لا بتقويمه ومنها الكم وهو الشيء الذي يقبل لذاته
المساواة او اللامساواة او التجزي وهو اما ان يكون
متصلا يوجد لاجزائه بالقوة حد مشترك يتلاقى عنده

ويحلّيه كالنقطة للخط واما ان يكون منفصلا لا يوجد لاجزائه
ذلك لا بالقوة ولا بالفعل كالعدد والمتصل مما يكون
ذا وضع ومما يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذي يوجد
لاجزائه اتصال وثبات وامكان ان يشار الى كل واحد منها
انه اين هو من الآخر فمن ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة
وهو الخط ومنه ما يقبل في جهتين متقاطعتين على قوائم
وهو السطح ومنه ما يقبل في ثلث جهات قائم بعضها على بعض وهو
الجسم والمكان ايضا ذو وضع لانه السطح الباطن من الحاوي
واما الزمان فانه مقدار الحركة الا انه ليس له وضع اذ لا يوجد
اجزاؤه معا وان كان له اتصال اذ ماضيه ومستقبله يحدّه
بطرف هو الآن واما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل ومن
المقولات العشر الاضافة وهو المعنى الذي وجوده بالقياس
الى شيء آخر وليس له وجود غيره مثل الابوة بالقياس الى

البنوة

SV

البنوة لا كالاب فان له وجود يخصه كالانسانية واما الكيف
فهو كل هيئة ثابتة في جسم لا يوجب اعتبار وجوده نسبة
للجسم الى خارج ولا نسبة واقعة في اجزائه ولا بالجملة اعتبارا
يكون به ذا اجزاء مثل البياض والسواد وهو اما ان يكون مختصا
بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة بالخط
والفردية بالعدد واما ان لا يكون مختصا به وغير المختص
به اما ان يكون محسوسا ينفعل عنه الحواس ويوجد بالانفعال
الممتزجات فالراسخ منه مثل صفرة الذهب وحلاوة
العسل ويسمى كيفيات انفعالية وسريع الزوال منه وان كان
كيفية بالحقيقة فلا يسمى كيفية بالحقيقة بل يسمى كيفية بل انفعالا
لسرعة استحالتها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل ومنها ما لا
يكون محسوسا وهذا فاما ان يكون استعدادات اتما
يتصور في النفس بالقياس الى كمالات فان كان استعدادا

للمقاومة واللاانفعال يسمى قوة طبيعية كالمصاحية والصلابة
وان كان استعدادا لسرعة الاذعان والانفعال يسمى لا
قوة طبيعية مثل الممراضية واللين واما ان يكون ثابتة
في النفس كالات لا يتصور انها استعدادات لكمالات
اخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها ثابتا
يسمى ملكة مثل العلم والصحة وما كان سريع الزوال يسمى حالا
مثل غضب الحليم ومرض المصحاح والفرق بين الصحة والمصحاحية
فان المصحاح قد لا يكون صحيحا والممراض قد يكون صحيحا
ومن جملة العشر الاين وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون
فيه ككون زيد في السوق مثلا ومتى وهو كون الجوهر في زمانه
الذي يكون فيه مثل كون هذا الامر امس والوضع وهو كون
الجسم بحيث يكون لاجزائه بعضها الى البعض نسبة في الانحراف
والموازاة والجهات واجزاء المكان ان كان في مكان مثل

القيام

القيام والقعود وهو في المعنى غير الوضع المذكور في باب الكم
والملك وليسما حصله وتفسيره ان يكون كون جوهر في جوهر
يشمله وينتقل بانتقاله مثل التقمص والتسلح والتعمم
نسبة الجوهر الى امر موجود منه في غيره غير قار الذات بل لا
يزال يتجدد وينصرم كالتسخين والتبريد والانفعال وهو
نسبة الجوهر الى حالة فيه بسبب الغير مثل التسخن والتقطع
في مشاركة الحد والبرهان انا كما لا نطلب العلة بلم الا
بعد مطلب هل كذلك لا نطلب بما الحقيقة الا بعد مطلب هل
وعن كل واحد منهما جواب لكن المحقق من الجواب عن لم هو الجواب
بالعلة الذاتية وايضا فان العلة الذاتية مقومة للشيء
فهي اذا اخذت في الحد فجواب ما هو متفق اذا الداخل في
جوابين مثاله لم انكسف القمر فيقال لانه توسط بينه وبين الشمس
الارض فانمحى نوره ثم يقال ما كسوف القمر فيقال هو محو

نور القمر لتوسط الارض لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون
عند التحقيق حدا واحدا في البرهان بل حدين له لا يكون
جزءا من مقدمة البرهان بل جزئين فانه يحمل بهما على
الموضوع في البرهان ثانيا يكون في الحد بعينه لا اولا لانك
تقول في البرهان ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس
وكل مستضيء من الشمس يتوسطهما الارض فانه ينمحي ضوءه
فينتج ان القمر ينمحي ضوءه ثم تقول والمنمحي ضوءه منكسف فالقمر
اذن منكسف فاولا حدنا المتوسط ثم الانمحاء في الحد التام
موجود اولا الانمحاء ثم التوسط لانك تقول ان انكساف
القمر هو انمحاء ضوئه لتوسط الارض بينه وبين الشمس فان جعلت
كل واحد من توسط الارض وانمحاء الضوء حدا اذا أُخذ
ان كان مميزا وان كان حدا ما وان لم يكن تاما سمي الحد
الذي يكون منهما الحد الاوسط في القياس حدا هو مبدأ

برهان

برهان كما تقول في مثال آخر ان الرعد هو صوت انطفاء النار
في الغمام والغضب شهوة الانتقام وليس الذي يكون منهما
حدا اكبر حدا هو نتيجة برهان كقولك ان الكسوف انمحاء
ضوء القمر والغضب غليان دم القلب هذا انما يتحقق
اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الاخر فان اقتضى
على العلة كتوسط الارض كان الحد الذي هو نتيجة برهان والحد
التام هو مجموعهما مع الجنس والحد يقال بالتشكيك
على خمسة اشياء من ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم ولا يعتبر
فيه وجودها للشيء وان كان وجودها للشيء شكلا فاخذ الحد اولا
على انه شارح الاسم كحد يلد المثلث المتساوي الاضلاع
في افتتاح كتاب اقليدس فاذا صح للشيء وجود وعلم ان الحد
لم يكن بحسب الاسم فقط وهذا الحد لما كان بحسب الذات
فمنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو

حد لامور لا علل لها ولا اسباب او اسبابها وعللها غير داخلة
في جواهرها مثل تحديد النقطة والوحدة والحد مما
اشبه ذلك فان حدودها لا يجب الا اسم فقط ولا مبدأ
برهان ولا نتيجة برهان ولا مركب منهما مثال علة للفاعل
ومبدأ الحركة مثل النجار للكرسي والاب للصبي ومثال علة
للمادة وما يحتاج ان يكون حتى يقبل ماهية الشيء مثل
الخشب ودم الطمث ومثال علة للصورة في كل شيء
يكون فانه ما لم يقترن الصورة بالمادة لم يكن الشيء
ومثال علة للغاية والشيء الذي منه ولاجله الشيء مثل
السكن للبيت وكل واحد من هذه اما قريبة كالعفونة
للحمى واما بعيدة كالتخمة واما بالقوة واما بالفعل
واما خاصة كالبناء للبيت واما عامة كالصانع له
واما بالذات مثل العفونة للحمى بالقوة واما بالعرض مثل

السقمونيا

السقمونيا للتبريد لانه يزيل المحموم او شرب الماء البارد
للحمى لانه يجمع المحموم وانما يجب ان يعطى في البراهين العلة
التي بالذات الخاصة القريبة التي بالفعل حتى ينقطع السؤال
اللم والا لم يعد ثابت والعلل الاربع قد يقع حدودها
وسطى في البراهين لانتاج بعضها ببعض لانها اعراض
ذاتية واما العلة الفاعلية والقابلية فلا يجب عن
وضعهما وضع المعلول وانما يجب ما لم يقترن بذلك ما يليه
على صيرورتهما علة بالفعل مثل اقتران انفعال الا
عن الجرائم العرضية التي في الابدان بالقوة المبردة التي
بها فانه يجب عن قوة التبريد وكل يجب في كثير من المواد
لكن كثير من الامور الطبيعية يلزم عن اقتران موانع اعني عليها
ان يوجد المعلول مقرونا بل هذا في كلها وكثير منها لا يوجد
ما دامت على الطباع التي يجب لا يوجد الكائن كنطفة

الانسان وكانت لا فرق بين القسمين وصل الغرض
لا يمتنع ان يكون لغاية كما سنوضح في العلوم فلا يمتنع
اذن استعمال الغاية في براهينها وفي براهين ما لم يكن
منها من الكائنات غير الطبيعية لا مانع البتة عن استعمال
الغاية بل لا بد منها فحيث يكون المعلول انما يجب باجتماع
القابل والفاعل معا فان الواحد منهما لا يكفي حدا
اوسطا ما لم يجتمعا مثلا لم كانت الانسان الطواحن
الفاعل التام النوع وقد ثلاثيا ومعللا به الاضراس
اريد بها الطحن وكل ما اريد بها الطحن عريض واما لتصون
المادية فلا يحتاج الى شرط في اخذها حدا اوسط وكان
الغاية في اكثر الامر يتصيدا الكم الجزء دون الآن وقد يجتمع
في الشيء علل فوق واحدة وهذه الاربع كلها وقد يكون
لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا يدخل

التسرب

في حدود والتعليميات ولا براهينها علة مادية فقد قلنا في
العلل وفي دخولها في البراهين واما دخولها في الحدود
فلنا اوضحنا من ان العلل الذاتية مقومة واذا كان للشيء
علة ذاتية مساوية او اعم وكانت ذاتية فدخولها اتم واما
العلل التي هي لمعنى من الشيء مثل ان للحمى عللا كالعفونة
وكالحركة العنيفة للروح او اشتعال من غير عفونة للضرب
ايضا انطفاء نار وانكشاف غمرة وفزع بعضه وما اشبه ذلك
فليس شيء منها يدخل في الحد ويدخل في البرهان واما
في الحد فيطلب الشيء الجامع لها ان وجد مثل الفزع العام
لجميع ذلك فيكون هو العلة التي يدخل في الحد واما
العلل الخاصة فللحدود انواع الشيء مثل انطفاء النار لحد
الرعد لا للصوت المطلق وقد يحد الشيء بجميع علله الاربع
ان كانت له وكانت ذاتية كمن يحد القدوم بانه آلة صناعية

من حديد شكلها كذا السعوط ليقطع بها الخشب نحتا فالآلة
جنس والصناعية يدل على المبدأ الفاعل والشكل على
الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة وفي
هذه الابواب كلام طويل لا يليق بالمختصرات في
الكائنات امور بعضها علل لبعض في الوجود وكل النتائج
التي يكون لها حدود معا مثل انه لم كانت السحاب تنعقد لانه
كان بخارا فعل لم كان بخارا فعل لان الارض كانت نديه
وفعل فيها الحر فعل لم كانت الارض نديه فعل لانه كان مطر فعل
لم كان مطر فعل لانه كان سحاب فيجيء من هذا انه كان سحاب
ومن اوساطه انه كان سحاب وان كان هذه اوساط اخر
ولكن لا بد في البرهان اللمي ان يكون حد قد يقع
مكررا بلا واسطة بين طرفي تكرار او قد يقع مكررا بين
طرفي تكرار وسائط ولكن المثال الذي اوردناه لليقين

الحقيقة

الحقيقة دور لان السحاب الواقع حدا اكبر والسحاب الواقع
حدا اوسط ليس هو واحد بالذات بل بالنوع وليس هذا مما
يحيل القياس دورا لان الذي يجب هو ان يوخذ مساويه في
النوع في بيانه وهو غيره بالذات في العلل التي هي
اخص ويكون حدودا وسطى في البرهان وهو مثل كون
السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد او عن انعقاد البخار والريح
عن حدوث ريح او عن انطفاء اماله وهذه لو انه فاع
سيل في باطن الارض والزلزلة عن ريح وعن انطفاء نار ودخان
والحمى عن العفونة وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن
ان يجتمع لهذه العلل الخاصة معنى عام يكون هو العلة لها
فيكون ذلك اقرب من العلل ويكون علة مساوية للحد فلا
يجتمع لا انه يذهب الامر في ذلك الى غير نهاية ولكن لا
يقف عند عام لا واسطة بينه وبين تلك الخواص معلوم آخر

ح ان يوجد علة مساوية للحد الاكبر فما كان من العلل
الخاصة لا يوجد بينها وبين الحد الاكبر ما هو اعم منها
ومساو للاكبر فلا يمكن ان يحصل حد اوسط الا الموضوع
لها اخص ايضا من الاكبر فلا يكون علة لوجود الاكبر على الاطلاق
بل علة لوجوده للاصغر الاخص فان الحد المطلق ليس معلوله
للعفونة بل هو هذا للانسان او حد اجناسها العنب وكل الانواع
ليست علة لوجود الجنس له بل لما هو تحت النوع من شخص او نوع
دونه وما كان يوجد لامر عام فان حمل الاكبر على الحد
الوسط الخاص الاخص لا يكون اولا ولكن يتوسط العام مثال
ان هذه الشجرة ينتثر ورقها وهي تينة واخرى خروع
واخرى وهي كرم ويكون العلة لانتثار الورق فيها جمود
رطوبتها وانتشارها ولكن ليس لهذه الوسطيات الخاصة
التي هي تينة وخروع وكرم اولا ولكن للعريضة الاوراق

التينة

والتينة والخروع والكرم عريضة الاوراق بلا واسطة ثم انها
انها تجمد رطوبتها او تنتشر رطوبتها فليس لانها تينة وخروع
وكرم بلا واسطة بل لانها عريضة الورق وهي ينتثر ورقها
لا لانها كذلك ولا لعرض الورق ولكن لانفشاش الرطوبة
او جمودها فقد بان ان ينعكس الحد الاوسط العلة على
الاكبر المعلول وان لا ينعكس في الظن الحق هو ان
في شيء انه كذا او يمكن ان لا يكون كذا والعلم اعتقاد بان
الشيء كذا وقد يقال للصورة الماهية تحديد والعقل اعتقاد
بان الشيء كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد
المبادئ الاول للبراهين وقد يقال للصورة الماهية بذاتها بلا
تحديد كتصور المبادئ الاول للحدود والذهن قوة النفس معدة
نحو اكتساب العلم والذكاء قوة استعداد للحدس والحكمة سرعة
للاصابة الحد الاوسط والجلية سرعة انتقال من معلوم الى

مجهول لكن بها شكل استثنائي عندنا هو الوهم ومعلوم عن
الشمس محسوس اثر يستنير من الشمس الحس انما يدرك الجزئيات
المتخصصة والذكر والخيال يحفظان ما يورده الحس على تخصيصه
اما الخيال فيحفظ الصورة واما الذكر فيحفظ المعنى الموجود
معه واذا انكره الحس كان ذكرا واذا انكره الذكر صار تجربة
وقد قيل في المشهورات والتجربيات ما فيه كفاية في مثل هذا
الكلام والفكر العقلي يتناول الكليات مجردة والحس والخيال
والذكر يتناول الجزئيات فان الحس لا يتناول الانسان الا على
كثرة وكذلك الخيال فانه لا صورة احضرها في التخيل او في
الحس او الخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف والاين و
الوضع بعينه وتميز في الانسان او لا انسانية لها والكليات
من التصديقات والتصورات الاولية منها غنية عن ذكرنا الحس
ولا بالتخيل ولا ايضا عللها الا حدسا او تجربة لكنها اسباب

للعقل اما من جهة

للعقل اما من جهة التصور فلان الحس يعرض على الخيال امورا
مختلطة والخيال على العقل ثم العقل يفصل منها التميز و
التجريد ويأخذ كل واحد من المعاني مفردا ويرتبها الاخص
فالاعم والذاتي والعرضي ثم تشرع في العقل المثالي الا
بالتصور ثم تركب منها الحدود واما من جهة التصديق فقد
يعين الحس والخيال بالتجربة وبالحدس وقد يعين بالاستقراء
والفرق بين الاستقراء والتجربة معلوم والاستقراء انما
على سبيل الاحتجاج واما على سبيل التنبيه كمن يشعر به لم
جزئيات امور واحكاما منها التنبيه التصديق الا ان بالنفس
عنها غفلة وقد يعين على سبيل العرض بان يعين اولا
اعطاء التصورات ثم المتصورات يأتلف بايجاب وسلب فيلوح
للعقل انها يجب ان يصدق بها اثر ويلوح له القياس الذي يجب
ان يكتسب التصديق به وههنا موضع بحث لانه

في الحدود وجهة لا يقع باعتبارها سهو فمن ذلك ما يقع في
جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك
وهذا المشترك ايضا مشترك للحد الناقص والرسم فمن الخطا
في الجنس ان يوضع الفصل مكانه كقول القائل العشق
افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة ومن ذلك ان يوضع
المادة مكان الجنس كقولهم للكرسي انه خشب يجلس عليه
وللسيف انه حديد يقطع به فان هذين قد اخذ منهما المادة
مكان الجنس ومن ذلك ان يوخذ الهيولى مكان الجنس كقولهم
للرماد انه خشب محترق ومن ذلك اخذهم الجزء مكان الجنس
كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة واورد في التعليم الاول
لهذا مثالا اخر وهو قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس وفي
تحقيق ذلك بحث دقيق ومن ذلك ان يوضع الملكة مكان
القوة والقوة مكان الملكة و الاجناس المتدرجة في

اجزا الحد

اجزاء الحد وكقولهم ان العفيف هو الذي يقوى على اجتناب
اللذات الشهوانية والفاجر هو الذي يقوى ولا يفعل فقد وضع
اذا القوة مكان الملكة لاشتباه الملكة بالقوة لان الملكة
قوة ثابتة وكقولهم ان القادر على الظلم هو الذي من شانه
وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره فقد وضع
الملكة مكان القوة لان القادر على الظلم قد يكون عادلا و
ولا يظلم ولا يكون طباعه هكذا ومن ذلك ان يوخذ اسما
مستعارا او مشتبها كقول القائل ان الفهم موافقة و ان
النفس عدد ومن ذلك ان تضع شيئا من اللوازم مكان الاجناس
كالواحد والموجود ومن ذلك ان تضع النوع مكان الجنس
كقولك ان الشر هو ظلم الناس والظلم نوع من الشر واما من
جهة الفصل فان يوخذ اللوازم مكان الذاتيات وان يوخذ
الجنس مكان الفصل وان يجعل الانفعالات فصولا للاشياء

اذا اشتدت وحلل الشئ والعضل اذا اشتد ثبت الشئ وكى

وان يوخذ الاعراض فصولا للجواهر وان يوخذ فصولا لكيف

وفصول المضاف غير المضاف لاما اليه الاضافة واما

المشترك فمثل ان يعرف الشئ بما هو اخفى منه كمن حد النار

بانها جسم شبيه بالنفس والنفس اخفى من النار ومثل ان يحد

الشئ بما هو مساو له بالمعرفة او متاخر عنه في المعرفة مثل لما يساوى

له في المعرفة مثل قولهم العدد كثرة من الاحاد والعدد والكثرة

شئ واحد وهذا فيه اخذ نفس الشئ في حده ومن هذا الباب

ان ياخذ الضد في حد الضد كقولهم الزوج عدد يزيد

على الفرد بواحد ثم يقولون الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد

كذلك اذا اخذوا المضاف في حد المضاف الاخر كما فعل من حد

اذ حسب انه يجب ان ياخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد

الجنس فلم يدر ما في ذلك من الغلط وما في نظير ذلك

من الحس

من الشهود ما عن الاضطرار الحق لك من المسلمات حتى في

فهم حقيقة الحد الذي استعمل على الوجه الواجب من البعد

عن اعتراض ما اوعدوه من الشبهة واما المتقابلات فيجب

والعدم فلا بد من ان ياخذ الموجود الملكة في حد بها

من غير عكس واما الذي ياخذ المتاخر في حد الشئ فكقولهم

الشمس كوكب يطلع نهارا ثم النهار لا يمكن ان يحد الا بالشمس

لانه زمان طلوع الشمس وكان المحدد به المشهور للكثير بها

قابلة للمساواة وغير المساواة والكيفية بانها قابلة للمشابهة

وغير المشابهة فهذا وما اشبهه من المثالات الضامنة عن الاصابة

في الحدود في امانة المواضع المغالطية للمباحث فتحتمل ان

اعمال السوفسطائية انما في المباحث الحكمية باشتراك الاسم وايما

في اشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم ومن قبل

والاستهزاء به وقطع كلامه والاغراب عليه في اللغة واستعمال

ما لا مدخل له في المادة وما يجري مجرى ذلك وهو عشر ولا
حاجة بنا الى ذكرها واما اللواحق في القياس الكبرى شاح
الشئ فانا نذكرها المغالطات في القياس فنقول ان مغالطات
اما ان يقع في اللفظ واما ان يقع في المعنى واما ان يقع في صورة
القياس واما ان يقع في مادته واما ان يكون غلطا لما
يكون سببا لغيره ونحن نعلم انه اذا رتبت الاقاويل القياسية
على شكل من الاشكال وكان هناك اجزاء اولى هي
اعني الحدود وهي اجزاء ثوان هي اعني المقدمات وكان
الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وغير النتيجة
واعرف منها ان ما يلزم عنه يلزم لزوما حقا فاذا الغلط
لا يلزم عنه الحق اما في القياس الوسطاني اما ان لا يكون
ترتيبه بحسب شكل من الاشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا
يكون هناك الاجزاء الاولى والاجزاء الثواني هي ما

بلغ

٧٧

ان لا يكون المقدمات صادقة فيها اما ان لا يكون غير بينة
واما ان لا يكون اعرف منها فالاول نفيه ان لا يكون ثابتا
من اثنين بل جملة او يكون من جانب واحد فقط او يكون
من جانبين في واحد الا انها عديمة للاشتراك
وذلك على وجهين اما ان يكون عدمها للاشتراك في
الحقيقة والنتيجة واما ان يكون في الحقيقة فقط
الا اشتراك فان كان لها في الا اشتراك فهناك لفظ اسم
منزلة معنى واحد فيكون اما بحسب المنزلة واما بحسب
تركيب واما كان بحسب المنزلة فاما ان يكون لفظا مشتركا
وهو الواقع على عدة معان لا لى بعضها احق به من بعض كا
الواقع على المطر والذي يبصر والدينار ومن جملة ذلك ما
يسمى لفظا مشككا وهو المتناول للشيء ومقابله كالجلل
الناهل فاما ان يكون لفظا متشابها وهو الواقع على

معان متشابهة الصور مختلفة في الحقيقة لا يكاد يوقف
على خلافها كالحي الواقع على الانسان والفلك والملك
والحي الواقع على الانسان والنبات وكل ما الزيادة كثيرة
في جوهرها فاما لفظا مشككا وهو الواقع على معنيين لكن
وقوعهما على احدهما اقدم على ان المتاخر ليجري على الحقيقة
كلفظة الموجود والشيء والكائن ولفظة القوم ويتبلى
واما لفظا مستعارا وهو الذي اخذ للشيء من غيره من غير
ان ينقل في اللغة فيجعل اسما له على الحقيقة وان كان في الحال
يراد به معناه كقولك ان الارض ام البشر واما لفظا مجازا وهو
الذي يطلق في اللفظ على الشيء والمطلق به عليه في الحقيقة غيره
كقول القائل سل القرية اي اهلها وربما كان اللفظ
المشترك ليس لاشتراك معنى لا حال في جوهر بل في صنعة
واحدة كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول له الذكر

الانثى وا

الانثى وما جرى مجراه ولهذا ظن بعض ضعفاء الظن ان
الهيولى الاولى يستحق ان يقال لها انها تفعل لما انها
قابلة للتاثير وما اشبه ذلك واما الذي يكون بحسب التركيب فقد يكون
لاشتباه حروف النسق الى اشياء مختلفة كقول القائل كل
ما علمه الحكيم فهو كما علم فان هو ههنا ينعطف على كل او على
الحكيم وبحسبه يختلف المعنى وقد يكون لتغير الترتيب الواجب
وقد يكون لمواضع الوقف والابتداء، وقد يكون لاشتباه حروف
النسق نفسها ودلالتها على معان عدة في النسق ولهذا
قد يصدق الشيء مجتمعا مثل انه قد يصدق متفرقا مثال
ان الخمسة زوج وفرد معا انه ثلثة واثنان لان الخمسة
زوج والخمسة ايضا فرد والسبب الاشتباه ولان الواو فانه يدل
على جميع الاجزاء وقد تدل على جميع الصفات فقد يصدق
متفرقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب جيد يكون :

حاصلا في القلب وزيد بصير يكون كأنه في الخاطر فاذا قيل
زيد طبيب بصير اوهم العالم لاشتباه الحال بين اشتراك الجزا
بحسب هذا اللفظ وبين انفراده بنعت زيد واما السبب الثاني
وهو عدم التمايز في اجزاء القول العنابي فانه لا يبعد فيما
يكون من الفاظ مركبة ثم ينقسم قسمين فاما ان يكون اجزاء
المحمول او الموضوع متمايزة في الوضع ولكن غير متمايزة في
الاشارة واما ان يكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شيء
هو من الموضوع فيتوهم انه من المحمول او من المحمول فيتوهم انه من
الموضوع مثال المتمايز في الوضع دون الاشارة قول القائل
كل ما علمه السقراطي فهو كما علمه الفيلسوف يعلم الحجر وهو
حجر ومثال الغير المتمايز في الوضع قول القائل لا انسان ابيض
انسان اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فقوله يا هو انسان
ليشكل اهو جزء من المحمول او من الموضوع فلا يبعد ان يتوهم هذا

واما

واما المغالطات بحسب جملتها فتقع بحسب ضعف المغالط
في جميع اجزاء التركيب المتشابه واما الكذب في المقدمات
فلا وهم ان الجمع انما ادى الى الكذب وانما يقع بسبب ما
ولان لم تنبه الى الصدق في حال ومن بلغ الى ان يصدق في
باب شيء اتفق بلا سبب فقد انقطعت عنه العزيمة البشرية
فاذن ذلك السبب اما في اللفظ واما في معناه واللفظ
فنبينها مستدركين وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يوهم
المشاركة بينهما في كل حكم ومثل اشتراك لفظتين في معنى
وافتراقهما في معنى في اللفظ فانه اذا كان كذلك اوهم ذلك
ان الحكم في اللفظتين واحد وربما كان لاحدى اللفظتين
زيادة معنى يتغير به الحكم مثال الثاني هذا الحجر السالم
فان معنى واحدا قد اشترك فيه هذا فانا لانجد ثم للسالم
زيادة واما الذي من جهة المعنى فلا يتخيل اما ان يكون الكل

كاذبا بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه على شيء من
موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا في وقت من الاوقات
واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون الحكم فيه يصدق
على شيء من الموضوع او في وقت او في حال فان كان كاذبا
في الكل ينبغي ان يكون له شركة مع الصادق في المعنى وذلك
المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا في عرض او اتفاقا
في مساواة النسبة واذا تعلم انه قد يكون شركة عامة فيهما سوى
الجنس والفصل فانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا للموضوعين
وقد يكون كليا لاحدهما وفي بعض الآخر وقد يكون في بعض
كل واحد منهما والذي لا يصدق في الكل فاما ان يكون في
بعض الموضوع فقط او يكون في كل واحد منهما من الموضوع
ولكن في وقت دون وقت او يكون في كل وقت ولكن لشرط مخصوص
وذلك الشرط اما ان يلحق في القول او غير ملحق في القول

فان لم

فان لم يكن الا ليلحق فيه فاما ان يكون لازما فيه واما غير لازم
فيه وان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما الجنسي واما
اتفاقي وجميع هذا الايهام العكس فانك اذا اتفق
ورأيت سيالا اصفر فكان مرا اعني المرة ثم اتفق ان رأيت سيالا
اصفر عن غير ظنك انه مرة وقد كان حلوا كالعسل بسبب
ذلك انك انما وجدت المرة سائلا ظننت ان كل سائل اصفر فهو كذلك
المرة سيال اصفر، واما الذي يكون من جهة ان المقدمات
ليست عن التجربة فهو البيان الذي يكون بالمصادرة على المطلوب
الاول في المستقيم والمصادرة على نقيض المطلوب في الخلف وقد
اشرنا الى ذلك فيما سلف واما الذي يكون من جهة ان
المقدمات ليست بامور من التجربة فيكون بالاشياء التي
التجربة في المعرفة ولجهالة تنبها او بالاشياء التي يقيننا
عنها في المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الدوري

وقد اشير الى ذلك فيما سلف ويجتمع من جملة هذا ان جميع
اسباب المغالطة في القياس اما لفظي واما معنوي واللفظي
اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد واشتراك في صيغته شكله
او بحسب صيغته لحصر من خارج او اشتراك يقع بحسب التركيب لا
بحسب لفظ مفرد او لاجل صادق مركب قد فصل فظن صادقا
او لاجل صادق مفصل قد ركب فظن صادقا واما
لاشتباه البناء والاعراب والشكل والاعجام واما المعنوي
فاما ان يكون لما بالعرض وهو ان يوخذ ما بالعرض مكان
ما بالذات كمن يقول ان الجزء من الزجاجة الذي يلي القلب ابطا حركة
واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض في الحمل واما لتغير القرينة
واما لايهام عكس اللوازم ولظنا للصادق على المط
الاولى اما لاخذ ما ليس بعلة علة واما لجميع المسائل
في مسئلة واحدة فلا يتميز الغلط واحدا بعينه قد اقتصرنا

لك من

کتابخانه مجلس شورای ملی
مؤسسه ۱۳۰۴

لك من علم المنطق على هذا القدر وقد عرفناك طريق نيل
الصواب وهو القياس البرهاني والحد الحقيقي وطريق التحرز
عن الخطاء وهو ما عرفناك من المواضع التي يغلط فيها في
المغالطة والحدود ولم نطول المنطق بذكر الامور الخارجة
عن هذين الغرضين وان كانت لا تخلو عن نفع وهي مثل
المواضع الجدلية واليها واستعمالها ومثل المعاني الخطابية
وموادها وكيفية التصرف فيها ومثل الاقاويل الشعرية
وموادها واغراضها فان احببت ان تطلع على ذلك فاطلبه
من كتابنا الذي يسمى بالشفاء تم المنطق من كتاب
النجاة والحمد لله رب العالمين وصلوته على محمد وآله
اجمعين المعصومين فرغت الكتاب في يوم الخميس من شهر جمادي
الثاني من شهور سنة ثمان وعشرين ومائتين والف من الهجرة

والسلام على   والسلام على [illegible]   تابع الهدى

ش ۲۷۰۵

خطی
۶